

[WWW.QURANONLINELIBRARY.COM](http://WWW.QURANONLINELIBRARY.COM)

# تأمّلَان

حول تحرير العلاماء للقراءات المتواترة

تألّف

عبد الرزاق علي إبراهيم موسى

المدرس في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية  
وعضو اللجنة العلمية لمراجعة مصحف المدينة المنورة  
بعجمع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز  
لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة

كتبه ونعتقه ورآجعه

أبو إيار الغرباوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

طبع هذا الكتاب بإذن وزارة إعلام



حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

## التحريرات؛ تعريفها؛ نشأتها؛ وأهميتها بالنسبة للقراءات

### تَعْرِيفٌ

إن القرآن الكريم هم كلام الله عز وجل، الذي أنزله على رسوله الأمين ﷺ ليكون المعجزة المستمرة على تعاقب الأزمان، التي تحدى بها الإنس والجان، بأجمعهم وتكتف بحفظه من الخطأ والتحريف والتغيير، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ۹)، ولهذا فقد تم حفظه في صدور الصحابة في حياة الرسول ﷺ، كما تمت كتابته في اللخاف والعسب وغيرهما في حياته كذلك وبين يديه، فهو الكتاب الوحيد الذي لا يمكن لأحدٍ أن يغير حرفاً منه أو حركة أو يدّعى أنَّ فيه تحريفاً، أما غيره من الكتب والعلوم، فلم تخط بمثل هذه العناية الإلهية، لأنَّ الذي وضعها من البشر يخطئون ويصيرون، وما وضعوه من العلوم خاضع للبحث والتحقيق، لتصويب ما قد يقع فيه من أخطاء، ومن بين هذه العلوم علم القراءات<sup>(۱)</sup>، فهو وإن كان متعلقاً بكلام الله إلا أنَّ قواعده - وإن كانت ثابتة بالرواية - من وضع البشر يخطئون سهواً ويصيرون، فقد يثبت المؤلف رواية من غير طريقها أو يذكرها على أنها من زيادات القصيد تتميناً للفائدة أو يخرج في نظمه عن طريقه الذي التزم به، وهذه فائدة علم التحرير، فهو ينبه على الأوجه الضعيفة ويبين سبب ضعفها، وينص على القراءات الممنوعة بسبب التركيب نتيجة لجمع القراءات في ختمة واحدة، فهو بمثابة التحقيق القائم على أسس علمية لأنَّ كلمة تحرير تعني الإتقان والتحقيق.

---

۱ : هو علم يعرف به كيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله، (النجوم الطوالع، للمرغنى).

وعلماء التحرير هم من جملة القراء المحققين، وملتزمون بقراءة من سبقهم من الشيخ، ولكنَّ الله وفهم للبحث فبحثوا وحققوا وحصروا الآيات القرآنية في جميع سور القرآن الكريم التي تحتاج إلى تحرير، فبينوا ما فيها من الأوجه الجائزة والمنوعة، وسنذكر بعض هؤلاء العلماء وكتبهم في ثانياً هذه الرسالة - إن شاء الله - (ص ٣٧، ٣٨، ٣٩).

والذي يستفيدُ مِنْ عِلْمِهِمْ، ويقدّر جهَدَهُمْ، هو مَنْ قَرأَ الْقُرْآنَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخره، بِمُضْمِنِ الشَّاطِبِيَّةِ وَالدَّرَةِ أَوِ الطَّيِّبَةِ بِتَحْرِيرِهَا عَلَى شَيْخِ مَسْنَدِهِ، وَحَصَلَ مِنْهُ إِجَازَةً بِذَلِكَ.

أَبْرَاجُ الْإِلَامِ الْعَرَبِيِّ الْمُبِارَكِي

## تعريف علم التحرير

التحرير في اللغة، يطلق على عدة معانٍ منها: التقويم، والتدقيق، والإحکام، يقال: تحرير الكتاب وغيرها؛ تقویمه، وحرر الوزن، دققه، وحرر الرمي إذا أحکمه.

**واصطلاحاً:** هو ما قاله الشيخ محمد بن يالوشة التونسي<sup>(٢)</sup>: التحرير هو: إتقان الشيء، وإمعان النظر فيه من غير زيادة أو نقصان<sup>(٣)</sup>، ومعناه هنا: تنقیح القراءة وتهذیبها من أي خطأ أو خلل كالتركيب مثلاً ويقال له التلفيق.  
**وقال السخاوي<sup>(٤)</sup>** في كتابه جمال القراء<sup>(٥)</sup>: إن خلط هذه القراءات بعضها بعض خطأ.

**وقال القسطلاني<sup>(٦)</sup>** شارح البخاري في لطائفه:  
 يجب على القارئ الاحتراز من التركيب في الطرق، وتمييز بعضها من بعض، وإلا وقع فيما لا يجوز، وقراءة ما لم ينزل<sup>(٧)</sup>.

<sup>٢</sup> : هو محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن يالوشة الشريف التونسي، من علماء القراءات ومدرسيها بجامع الزيتونة، ينحدر من أصل أندلسي، وأخذ التجويد والقراءات على الشيخ محمد البشير التواتي، من مؤلفاته: تحرير الكلام في وقف حمزة وهشام، الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة وغير ذلك، ينظر تراجم المؤلفين التونسيين (٥ / ١٤٥).

<sup>٣</sup> : الفوائد المفهمة لابن يالوشة، ص ٦، طبعة دار الضياء.

<sup>٤</sup> : هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي، مؤرخ حجة، عالم بالحديث والتفسير والأدب، أصله من سخا (من قرى مصر) صنف زهاء مئتي كتاب أشهرها (الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع)، و(شرح ألفية العراقي)، و(المقاديد الحسنة)، و(القول البديع في أحكام الصلاة على الحبيب الشفيع). (من الأعلام للزركي ٦ / ١٩٤).

<sup>٥</sup> : قال ابن الجوزي عن هذا الكتاب: وهو غريب في بابه، جمع أنواعاً من الكتب المشتملة على ما يتعلق بالقراءات والتجويد والناسخ والمنسوخ والوقف والابتداء وغير ذلك، ينظر النشر في القراءات العشر (١ / ٤٨).

<sup>٦</sup> : إتحاف فضلاء البشر (ص ١٩).

<sup>٧</sup> : هو العلامة الحاجة الحافظ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد أبي بكر أحمد القسطلاني المصري الشافعى الإمام، من مؤلفاته: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، العقود السننية في شرح المقدمة الجزرية، الكنز في وقف حمزة وهشام على الهمز. شرح الشاطبية. توفي عام (٩٢٣ هـ). ينظر الأعلام للزركي (١ / ٢٣٣)، وإمتاع الفضلاء (٢ / ٤٢).

وقال الشيخ مصطفى الأزميري<sup>(٨)</sup>:

التركيب حرام في القرآن على سبيل الرواية، ومكرره كراهة تحريره على ما حققه  
أهل الدراسة، فالتدقيق في القراءات وتقويمها والعمل على تمييز كل رواية على  
حدة من طرقها الصحيحة، وعدم خلطها برواية أخرى، هو معنى التحرير  
وفائدته، وفيه محافظة على كلام الله من أن يتطرق إليه أي محرم أو معيب<sup>(٩)</sup>.

أبو إدريس الغرياني

٨: مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الإزميري: عالم بالقراءات. من كتبه (عدمة العرفان في وجوه القرآن) وشرحه (بدائع البرهان) و(تحرير النشر) و(تقرير حصول المقاصد في تحرير ما في النشر من الفوائد) وفاته: ١١٥٦ هـ، ينظر الأعلام للزركي (٢٣٦ / ٧).

٩ تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، (ص: ١١٠، ١٠٩).

## نشأة علم التحريرات

يمكن القول بأن بداية التحريرات كانت في القرن الخامس الهجري، في عصر الحافظ الداني، وابن شريح<sup>(١٠)</sup>، ومكي القيسي<sup>(١١)</sup>، والأهوازي<sup>(١٢)</sup>، وأبي القاسم الهذلي<sup>(١٣)</sup>، وغيرهم حيث ظهر جمع القراءات في ختمة واحدة من حدود الأربعينية...."

وكان عادة السلف إفراد كل قارئ بل وكل راوٍ بختمة حتى ينتهي الطالب من القراءات السبع، في فترة طويلة من الزمن.

ومن المعلوم أن الحق والصواب في اتباع السلف الصالح الذين تمسكوا بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وهذا توقف في الجمع بعض أئمة العلماء لمخالفة السلف، كما توقف كثيراً من أئمة التابعين وتابعهم في نقط المصحف وشكله وكتب أعشاره وفواتح سوره ولكنهم اتفقوا عليه لما فيه من المصلحة العظيمة والخير للصغرى والكبار.

١٠: الإمام شيخ القراء، أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن يوسف الرعيبي، الإشبيلي، مصنف كتاب (الكافي). وأخذ القراءات عن أحمد بن محمد القنطري، وكان رأساً في القراءات، بصيراً بالتحو والصرف، فقيها كبير القدر، حجة، ثقة، توفي سنة ست وسبعين وأربعين مائة هـ، ينظر (سير أعلام النبلاء) ط الرسالة (٥٥٤ / ١٨).

١١: العلامة المقرئ أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن مختار القيسي، القيروانى، القرطبي، صاحب التصانيف. أخذ عن: ابن أبي زيد، وأبي الحسن القابسي. وتلا بمصر على: أبي عدي ابن الإمام، وأبي الطيب بن غلبون، وولده طاهر، وله ثمانون مصنفاً، توفي: في المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعين مائة، ينظر سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٥٩١ / ١٧).

١٢: الأهوازي أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد، كان رأساً في القراءات، معمراً، بعيد الصيت، صاحب حديث ورحلة وإكثار، وليس بالمتقن له، ولا المجدود، بل هو حاطب ليل، ومع إمامته في القراءات، توفي سنة: ست وأربعين وأربعين مائة، ينظر (سير أعلام النبلاء) ط الرسالة (١٨ / ١٣)، ميزان الاعتدال (١ / ٥١٣).

١٣: اسمه يوسف بن علي بن جباره بن محمد بن عقيل القاسم الهذلي، المقرئ، الجوال، أحد من طوف الدنيا في طلب القراءات، قال في كتابه الكامل: فجملة من لقيت في هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستون شيخاً من آخر المغرب إلى باب فرغانة يميناً وشمالاً وجبراً وجرحاً، ولو علمت أحدا تقدم علىٰ في هذه الطبقة في جميع بلاد الإسلام لقصدته، مات سنة ٤٦٥ هـ ينظر: معرفة القراء الكبار (ص: ٢٣٩) غاية النهاية في طبقات القراء (٥ / ٤٠١).

فكذلك جمع القراءات استقر عليه العمل بشروطه لسبب، ولا زال العمل به مستمراً عند العلماء الذين تصدّروا للإقراء إلى اليوم، والسبب هو كما ذكره صاحب الشهب الثوّاقب، وحاصله باختصار: أنَّ المتعلمين للقراءات في الأزمنة المتأخرة عن زمان السلف استصعبوا إفراد كل ختمة برواية من غير جمع رواية إلى أخرى كما كان عليه الصدر الأول، وشقّ ذلك عليهم حتى كادوا يتركوا تعلم القراءات لذلك، لميل أنفسهم للراحة، وتقصير زمن العبادة، مع أنَّ تعلُّم القراءات فرضٌ كفاية، لئلا ينقطع تواترها، كما نصَّ عليه غير واحدٍ من العلماء، فإذا قام به البعض سقط عن الكلٍّ وإلا أثموا جميعاً.

فللسبب المذكور استنبط العلماء المقتدى بهم الجمع المذكور بشروطه واتفقوا عليه، فأقبل الناس شرقاً وغرباً على تعلُّم القراءات به لخفته وسهولته عليهم، ولو لاه لترك الناس تعلم القراءات الذي هو فرضٌ كفاية، كما أسلفنا، فيأثمون جميعاً بتركه<sup>(١٤)</sup>.

فأسبابه سرعة التلقى، والانفراد، وقصور الهمم، وانتشار القرآن، ولا يسمح بجمع القراءات إلا في حال التلقى فقط بشروطه فلو اشتملت الآية على قراءات مختلفة، فعلى الطالب أن يقرأ كل قراءة على حدة بشرط ألا يختل المعنى، ولا يتغير الإعراب، وأن يمنع التركيب، وهو التلتفيق فلا يركب قراءة على أخرى بأن يقرأ صدر الآية لأحد القراء وعجزها لواحد آخر كمن يقرأ لابن كثير بنسب (آدم)، ولأبي عمرو بنسب (كلمات) في رواية واحدة في قوله تعالى ﴿فَتَلَقَّى آدُمْ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: ٣٧) فمثل هذا مجمع على حرمته بالنسبة للقراء كما أفتى به أبو عمرو ابن

---

١٤: انظر تحفة المقرئين في بيان حكم القراءات، للعلامة إبراهيم بن أحمد المارغني، على هامش النجوم الطوالع (ص ٢٩).

الصلاح<sup>(١٥)</sup>، وشيخ الإسلام ابن تيمية غير أنهم لم يكونوا يسمحون بذلك إلا من تأهل للجمع<sup>(١٦)</sup> ولذلك قال الحافظ في طيبته<sup>(١٧)</sup>:

وَقَدْ جَرَى مِنْ عَادَةِ الْأَئِمَّةِ ... إِفْرَادُ كُلِّ قَارِيٍّ بِخَتْمَةِ حَقِيقَىٰ يُؤَهِّلُوا لِجَمْعِ الْجَمْعِ ... بِالْعَشْرِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ بِالسَّبْعِ وَتلقى الناس الجمع بالقبول، وقرأ به العلماء وغيرهم، لا نعلم أحد كرهه، وبعد أن استقر العمل بجمع القراءات في ختمة واحدة في حال التلقى، تشعبت الطرق، وكثرة الأوجه، فاحتاج الأمر إلى تنظيم هذه القراءات، والتنبيه على عدم التركيب فيها، لأن من شروط الجمع عدم التركيب في القراءة الواحدة وتميز بعضها عن بعض، وإلا وقع في ما لا يجوز وقراءة ما لم ينزل<sup>(١٨)</sup>.

وهذه هي مهمة المحررين كما قلنا، وهم الذين ألفوا في التحريرات وصنفوها فيها نظماً ونثراً، فقاموا بحصر الآيات القرآنية في القرآن الكريم التي تحتاج إلى تحرير وبينوا ما فيها من الأوجه الجائزة والممنوعة، كالإزميري في بدائعه، والمنصوري، والسيد هاشم، والمتولى في روضه، وغيرهم من العلماء الذين كانوا يراعون النشر مع أصوله، ويردون كل خلاف إلى أصله، جزئية جزئية، لأن كتاب النشر هو أول كتاب جمع فيه المحقق الحافظ ابن الجوزي القراءات العشر المتواترة في كتاب واحد.

١٥: عثمان بن عبد الرحمن (صلاح الدين) ابن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصري الشههزوري الكردي الشرخاني، أبو عمرو، تقى الدين، المعروف بابن الصلاح: أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسم الرجال. ولد في شرخان (قرب شهرزور) وانتقل إلى الموصل ثم إلى خراسان، فبيت المقدس حيث ولي التدريس في الصلاحية. وانتقل إلى دمشق، فولاه الملك الأشرف تدريس دار الحديث، وتوفي فيها. له كتاب "معرفة أنواع علم الحديث" يعرف بمقدمة ابن الصلاح، و"الامالي" توفي سنة ٦٤٣ هـ، ينظر: الأعلام للزركي (٤ / ٢٠٧).

١٦: تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، (ص: ١١).

١٧: متن «طيبة النشر» في القراءات العشر (ص: ٦١).

١٨: غيث النفع (ص: ٦٧) والقططانى فى لطائفه كما سبق.

فسبر غور سبعة وخمسين كتاباً في القراءات المتوترة فيه إسناداً ومتناً، مع إضافة ستة شروح للشاطبية، فتحرر له من الطرق نحو ألف طريق، يقول الحافظ:

(هِيَ أَصَحُّ مَا يُوجَدُ الْيَوْمَ فِي الدُّنْيَا وَأَعْلَاهُ، وَلَمْ نَذْكُرْ فِيهَا إِلَّا مَنْ ثَبَتَ عِنْدَنَا، أَوْ عِنْدَ مَنْ تَقَدَّمَنَا مِنْ أَئِمَّتِنَا عَدَالَتُهُ، وَتَحْقِيقُ لُقِيَّهُ لِمَنْ أَخَذَ عَنْهُ وَصَحَّتْ مُعَاصِرَتُهُ، وَهَذَا التِّزَامُ لَمْ يَقْعُ لِغَيْرِنَا مِمَّنْ أَلَّفَ فِي هَذَا الْعِلْمِ) <sup>(١٩)</sup>.

أقول: حِرصُ ابن الجوزي على تحقق اللُّقِيَّ بَيْنَ الشِّيخِ وَتَلَمِيذهِ وَلَيْسَ إِمْكَانُهَا كَمَا عِنْدَ الْبَخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ، يَدْلُلُ عَلَى صَحَّةِ مَا نَقَلَهُ مِنَ الْقِرَاءَاتِ، فَرَغْمَ تَحْوِطِ أَهْلِ الْحَدِيثِ الشَّدِيدِ إِلَّا أَنَّ ابْنَ الْجَوْزِيَّ كَانَ أَكْثَرَ احْتِيَاطًا، وَلَا غَرُورًا فِي ذَلِكَ فَإِنَّهُ الرَّوَايَةُ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَلِكَ نِعْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ لِلْقِرَاءِ، ثُمَّ يَبْيَّنُ لَنَا

الحافظ فائدة هذا العمل العظيم بقوله:

((وَفَائِدَةٌ مَا عَيَّنَاهُ وَفَصَلَنَاهُ مِنَ الْطُّرُقِ، وَذَكَرْنَاهُ مِنَ الْكُتُبِ، هُوَ عَدَمُ التَّرْكِيبِ - يَعْنِي التَّلْفِيقِ - فَإِنَّهَا إِذَا مُبَيَّنَتْ وَبُيَّنَتْ ارْتَفَعَ ذَلِكُ).

وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّ التَّرْكِيبَ - الَّذِي يُقَالُ لَهُ التَّلْفِيقُ - مَنْعُونٌ فِي الْقِرَاءَةِ كَمَا مُنْعَى فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَاللَّذِينَ بَيْنُوا وَمَيَّزُوا كَمَا طَلَبَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيَّ هُمُ الْمُحَرِّرُونَ، وَهُمْ يَعْمَلُونَ عَلَى تَميِيزِ الْقِرَاءَةِ، وَبِيَانِ طُرُقِهَا، وَتَحْدِيدِ كِتَابَهَا الَّتِي تُعَتَّبُ مَصَادِرُ الْقِرَاءَاتِ مِنْ وَاقِعِ النَّشْرِ وَأَصْوَلِهِ كَمَا طَلَبَ إِمَامُ الْفَنِّ.

١٩: النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ، (ص: ١٥٨).

## المراد بطرق القراءات وسبب تعددها

أما المراد بطرق القراءات، فهو كما قاله العلماء: كل ما ينسب للأخذ عن الراوي فهو طريق، ومعناه: أن كل إمام من القراء العشرة عنهم رواة وعن الرواة طرق، فنافع المدني مثلاً إمامٌ روى عنه ورش، وأخذ عنه الأزرق، فكلمة طريق تعني الأزرق، ومن أخذ عنه وإن سفل، وهذه الطرق كتب محدودة، أخذوا قراءاتهم منها، ذكرها ابن الجزري في النشر، وكل من القراء والرواة والطرق والكتب المؤلفة في القراءات هي القنوات التي وصلت إلينا منها هذه القراءات المتواترة التي هي أبعاض القرآن وأجزاؤه، وقد ثبت القرآن كله بأبعاضه وأجزائه متواتراً<sup>(٢٠)</sup> فمثلاً قراءة حذف الألف في لفظ (ملك) في سورة الفاتحة وقراءة إثباتها فيه، كتاها متواترة، ووصلت إلينا من هذه الطرق، وأيضاً قراءة حفص مثل غيرها في التواتر.

ونذكر بعضاً من هذه الكتب التي يتصل بها الطريق ويأخذ منها، مثل:  
التسير<sup>(٢١)</sup> والشاطبية<sup>(٢٢)</sup> والمداية<sup>(٢٣)</sup> والكافي<sup>(٢٤)</sup> والغاية<sup>(٢٥)</sup> والكامل<sup>(٢٦)</sup>

٢٠: تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، (ص: ١٣).

٢١: كتاب التسir للإمام الحافظ الكبير أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، وتوفي منتصف شوال سنة أربع وأربعين وأربعينـة بدانية من الأندلس، ينظر النشر في القراءات العشر (١/٥٨).

٢٢: وهي القصيدة اللامية المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني من نظم الإمام العلامة ولـي الله أبي القاسم القاسم بن فيره بن أحمد الرعيني الأندلسي الشاطبي الضرير، وتوفي في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسينـة بالقاهرةـينظر: النشر في القراءات العشر (١/٦١).

٢٣: للشيخ الإمام المقرئ المفسر الأستاذ أحمد بن عمار أبي العباس المهدوي، وتوفي فيما قاله الحافظ الذهي بعد الثلاثين وأربعينـة. ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٦٩).

٢٤: للإمام الأستاذ عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرعيني الأشبيلي، وتوفي في شوال من سنة ست وسبعين وأربعينـة بأشبيلية من الأندلسـينظر النشر في القراءات العشر (١/٦٧).

٢٥: تأليف الأستاذ الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، ثم النيسابوري، وتوفي بها في شوال سنة إحدى وثمانين وثلاثمائةـينظر النشر في القراءات العشر (١/٨٩).

٢٦: في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها تأليف الإمام الأستاذ الناقل أبي القاسم يوسف بن علي بن جباره بن محمد بن عقيل الهذلي المغربي نزيل نيسابور، توفي بها سنة خمس وستين وأربعينـةـ(النشر في القراءات العشر ١/٩١).

والمستير<sup>(٢٧)</sup> والتلخيص<sup>(٢٨)</sup> والمبهج<sup>(٢٩)</sup> والتجريد<sup>(٣٠)</sup> والكافية<sup>(٣١)</sup> إلى آخر ما ذكره الحافظ ابن الجزري<sup>(٣٢)</sup> في النشر، المتولى في الروض النضر، والتي هي مصادر القراءات التي يأخذ منها القراء بالإسناد المتصل بها".

**"أما سبب تعدد هذه الطرق"**، فقد أجاب عنه العلامة الشيخ علي محمد الضياع في ردّه على نفس السؤال من الشيخ إبراهيم شحاته السمنودي، حيث قال: لما اجتمع رأي أهل الأمصار على اختيار القراء العشرة المشهورين، وأخذوا في تلقي قراءاتهم طبقة بعد طبقة، إلى أن دونوها بالتأليف.

ولما كان من واجب كل مؤلف أن ينسب كل قراءة إلى صاحبها مع تعين ناقليها عنه طبقة بعد طبقة تحقيقاً لصحة سندتها وعلوّه وللأمن من الواقع في التركيب، فبتعيين الناقلين تعددت فروعهم إلى كل مؤلف وبتكرار الفروع في التأليف تعددت الطرق حتى بلغت على ما في الكتب التي آل الأمر فيأخذ القراءات منها في العصور الوسطى (وهي تسعون كتاباً ذكرها ابن الجزري في نشره) زهاء عشرة آلاف طريق.

**أقول:** هذا قبل أن يؤلف ابن الجزري كتابه النشر ثم قال الضياع:

٢٧: في القراءات العشر تأليف الإمام الأستاذ أبي طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي، وتوفي بها سنة ست وتسعين وأربعين. ينظر: النشر في القراءات العشر (١ / ٨٦).

٢٨: في القراءات الشمان للإمام الأستاذ أبي معاشر عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن محمد الطيري الشافعي شيخ أهل مكة، وتوفي بها سنة ثمان وسبعين وأربعين. ينظر: النشر في القراءات العشر (١ / ٧٧).

٢٩: في القراءات الشمان وقراءة ابن حميسن والأعمش واختيار خلف واليزيدي تأليف الإمام الكبير الشقة الأستاذ أبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المعروف بسبط الخياط البغدادي، وتوفي بها في ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين وخمسين. ينظر النشر في القراءات العشر (١ / ٨٣).

٣٠: تأليف الإمام الأستاذ أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف الصقلي المعروف بابن الفحام شيخ الإسكندرية، وتوفي بها سنة ست عشرة وخمسين، ينظر: النشر في القراءات العشر (١ / ٧٥).

٣١: تأليف الإمام سبط الخياط المذكور في القراءات السنتين التي قرأها الشقة أبو القاسم هبة الله بن أحمد بن عمر بن الطبر الحريري البغدادي، وتوفي بها سنة إحدى وثلاثين وخمسين. ينظر: النشر في القراءات العشر (١ / ٨٥).

٣٢: شمس الدين أبو الحير ابن الجزري، محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ) ينظر النشر في القراءات العشر.

ولما ألف الإمام ابن الجوزي كتابه المذكور اقتصر فيه على الفروع التي علا سندها وأكثر المؤلفون من ذكرها فجمع فيه منها ألف طريق من سبعة وثلاثين كتاباً وذكر معها أيضاً مختارات لم يسبق تدوينها وصح سندها وتوفرت شروطها.

**فائدة:** طرق الشاطبية والدرة لا تزيد عن واحدٍ وعشرين طريقاً لأنَّ لكلَّ راوٍ طريقاً واحداً ما عدا إدريس عن خلف في اختياره فله طريقان في الدرة، ولذلك كانت تحريراتها سهلة وخفيفة.

أما طرق الطيبة فهي كما سبق زهاء ألف طريق لأنَّ لكلَّ راوٍ من الرواية العشرين طريقين وكل طريق من طريقين الخ، يقول ابن الجوزي:

باثنين في اثنين وإلأ أربع ... فهى زها ألف طريق تجمع

ولذلك كانت تحريراتها صعبةً وطويلةً، فبذل المحررون جهدهم وحصروا الآيات القرآنية وبيّنوا ما فيها من الأوجه الممنوعة والجائزة من خلال هذه الطرق في تصانيفهم، فجزاهم الله خيراً.

### فائدة أخرى:

طريق الشاطبية والدرة الإحدى والعشرين المذكورة آنفًا، هي جزء من طريق الطيبة، لأنَّ الحافظ ابن الجوزي أخذها وزاد عليها طرقاً بلغت زهاء ألف طريق ، فكل ما زاده ابن الجوزي من الطرق خاص بالطيبة، ولا علاقة له بالشاطبية والدرة، أما طرق الشاطبية والدرة التي ذكرها ابن الجوزي في الطيبة، فالقراءة بها لا تتغير سواء كانت القراءة من طريقى الشاطبية والدرة أو من طريق الطيبة.

ويمكن القول بأن القراءات الموجودة في الشاطبية والدرة يصح أن يقرأ من طريق الطيبة ولا عكس إلا أربع كلمات في الدرة وليس في الطيبة وهي لابن وردان<sup>(٣٣)</sup> بخلاف عنه، وتوضيحاً لهذه المسألة أقول:

ورش مثلاً، راو عن نافع<sup>(٣٤)</sup>، له في الشاطبية طريق وهو الأزرق، وله في الطيبة طريقان: الأزرق، والأصبهاني<sup>(٣٥)</sup> الذي زاده ابن الجزري على طريق الشاطبية، فإذا قرأت للأزرق من طريق الطيبة بمصادر الشاطبية فكأنك تقرأ له من طريق الشاطبية، أما إذا قرأت لورش من طريق الأصبهاني فلا يجوز لك أن تقول إنه من طريق الشاطبية، لأنه مذكور في الطيبة فقط.

### **مثال آخر:**

إدريس راو عن خلف في اختياره في الدرة والطيبة، وهو الراوى الوحيد الذى له طريقان في الدرة، هما المطوعى والقطيعى، وزاد ابن الجزري عليهما طريقين آخرين في الطيبة هما: الشطى وابن بويان، فأصبح له أربع طرق في الطيبة، فإذا قرأت لإدريس من طريق الشطى أو ابن بويان كانت القراءة بمضمن الطيبة فقط بخلاف ما إذا قرأت له من طريقى المطوعى والقطيعى، فإن القراءة تكون واحدة سواء أكنت تقرأ من طريق الدرة أم الطيبة، حتى إن بعض شيوخ الإقراء يعطى لمن يقرأ الطيبة عليه إجازة بمضمن الشاطبية والدرة إذا تأكد له أن الطالب يتقن حفظ متن الدرة والحرز من غير أن يعيد القراءة بهما عليه لعلمه أنه قرأ نفس القراءات ضمن الطيبة، والله أعلم.

<sup>٣٣</sup>: هو عيسى بن وردان المدني كنيته بو الحارث، كان مقرأ رأساً في القراءة، ضابطاً لها، محققاً فيها، من قدماء أصحاب نافع، قال الداني: هو من جلة أصحاب نافع وقدماهم، وقد شاركه في الإسناد، وهو إمام مقرى حاذق، وراو محقق ضابط، توفي سنة ستين ومائة، ينظر النجوم الزاهرة في تراجم القراءة الأربع عشر ورواتهم وطريقهم، (ص ٢٦).

<sup>٣٤</sup>: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أبو رويم المدني أحد الأئمة السبعة والاعلام، ثقة صالح أصله من أصفهان، قال الزركلي: أقرأ الناس نيفاً وسبعين سنة، توفي بالمدينة المنورة تسع وستين ومائة، ينظر النجوم الزاهرة، (ص ٩ / ٨).

<sup>٣٥</sup>: كان إماماً في رواية ورش ضابطاً لها مع الشقة والعدالة، رحل فيها وقرأ على أصحاب ورش وأصحاب أصحابه، قال الحافظ أبو عمرو الداني: هو إمام عصره في قراءة (نافع) رواية ورش عنه لم ينزعه في ذلك أحد من نظرائه، ينظر النجوم الزاهرة في تراجم القراءة الأربع عشر ورواتهم وطريقهم، (ص ٢٦).

## فائدة فيما يتعلق بطرق القراء العشرة في كتب التفسير وغيرها

سألني بعض الطلاب في الدراسات العليا شعبة التفسير: هل كل ما يناسب للقراء السبعة أو العشرة في كتب التفسير أو النحو أو اللغة متواتر؟ فالجواب عن ذلك: ليس كل ما يراه القارئ في كتب التفسير أو اللغة أو النحو من قراءات منسوبة إلى واحد من هؤلاء القراء السبعة أو العشرة متواتراً إلا إذا كان مذكوراً في كتاب النشر أو الشاطبية أو الدرة فقط، وما عدا ذلك فليس بمتواتر، ولا يقال له قراءة سبعية أو عشرية، لأنقطاع سندها عنهم.

وبيان ذلك: أن كل إمام من القراء العشرة تلقى عليه عددٌ كثيرٌ من الرواية، ثم تلقى عن هؤلاء الرواية خلق كثيرون، وهكذا إلى زمن التأليف في القراءات، فذكر كل واحدٍ من القراء المصنفين في القراءات ما وصل إليه بالإسناد المتصل.

ثم ظهرت طبقة رأت التشعب في الإسناد قد زاد، واتسع الخرق، وقل الضبط، فقاموا باختيار راوين فقط عن كل إمام، بنفس الطريقة التي تم بها اختيار القراء العشرة، وهي: (الشهرة، والتفرغ للإقراء، والأمانة في العلم والدين)، كما اختاروا عن أولئك الرواية طرقاً محدودة، بنفس الشروط، وأهملوا ما عداها، فشاء الله - عز وجل - أن تتصل أسانيد القراءات من طريق رواة بعينهم دون غيرهم، وربما يكون في المتروك من هو أضبطة منهم وأوثق، فعلى سبيل المثال: لو نظرنا إلى قراءة أبي عمر البصري الذي يقرأ بقراءاته أهل الشام ومصر وغيرهما، لوجدنا اشتهرت عند المتأخرین من روایته رجلین هم الدوری والسوسي فقط، كلاهما عن الیزیدی عن أبي عمرو، كما هو مبين في الجداول السابقة.

ولو حصرنا القراء الذين نقلوا القراءة عن أبي عمرو لوجدنا أن عددهم سبعة وثلاثون راوياً، ذكر منهم ابن الجزري في (النشر) سبعة عشر راوياً، وذكرهم جميعاً في (غاية النهاية) في ترجمة أبي عمرو.

فكل ما رواه هؤلاء الرجال عن أبي عمرو من غير ما رواه اليزيدي، لا يقرأ به اليوم، لأنقطاع أسانيد هذه الروايات بأسرها.

وهكذا يقال عن يحيى اليزيدي، فقد روى القراءة عنه ستة وعشرون رجالاً سماهم ابن الجزري في ترجمة اليزيدي، ولكن لم يشتهر من روایة هؤلاء إلا روایتي الدوري والسوسي فقط، وانقطعت أسانيد الباقيين، وربما فيهم من هو أضبط منهما وأوثق.

فكل ما رواه هؤلاء الرجال عن اليزيدي بخلاف ما رواه الدوري والسوسي لا يقرأ به اليوم.

وهكذا يقال عن الدوري والسوسي، فقد ذكر المصنفوون لهما طرقاً كثيرة لم يبق منها إلى زماننا هذا عن باقي الأئمة العشرة، ولا يقال عن شيء من قراءاتهم إنها متواترة، إلا إذا كان منصوصاً عليه في الكتب الثلاثة المشهورة، وهي: طيبة النشر، وحرز الأماني، والدرة لابن الجزري.

فقد تكون هذه القراءة المنسوبة إليهم في كتب التفسير أو غيرها منقطعة الإسناد وهو أحد الأركان التي يجب أن تتوفر في القراءة المتواترة، وهي التي ذكرها ابن الجزري في الطيبة بقوله:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَهُ تَحْوِي ... وَكَانَ لِلرَّسِيمِ احْتِمَالًا يَحْوِي  
وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ ... فَهَذِهِ الْثَلَاثَةُ الْأَرْكَانُ  
وَحِيثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثِّيَتِ ... شُدُودَهَا لَوْأَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ

## التحrirات ليست اختيارات للمصنفين فيها

لقد عرّفنا مما سبق أنَّ مهمَّة المحرّرين هي تمييز الطرق وترتيب الروايات بحيث لا يحصل تركيب قراءة على أخرى لأنَّ هذا يؤدي إلى القراءة بالشاذ أو بما لم ينزل، وهذا غير مقبول عند الله عزوجل.

لُكْن هناك واحد من العلماء البارزين - يرحمه الله - قال في بحثٍ له مطبوع بعد أن ذكر تواتر القراءات العشر والإجماع عليها بدون منازع والعمل بها في جميع أنحاء العالم الإسلامي، قال: (وهي مجموع اختيارات اختار كل قارئ ما راق له في نظره واستحسنه من قراءة شيوخه، ولم يلتزم بقراءة شيخ معين..... إلخ)، ثم قاس عليها التحريرات، وقال: (إذا كانت القراءات نفسها مجموع اختيارات ... إلخ)، كانت التحريرات كذلك مجموع اختيارات للمصنفين في هذا الفن، ولا يكلف أي إنسان بالتزام هذه الوجوه التي ألزموا بها أنفسهم. أقول:

هذا قياس غير صحيح، لأن القراء العشر أجمع الناس على ما اختاروه، وكان كل واحدٍ منهم يختار القراءة التي صحت روایتها عندَه، ويترك غيرها وإن صحت عند غيره.

وأما عمل المحرّرين فلا يسمى اختيارات، وإنما يعتبر تحقيقاً علمياً مبنياً على مقابلة ما في النشر مع أصوله التي ذكرها الحافظ جزئية جزئية، وتنظيمياً للقراءات عند تلقي الطالب القرآن بالقراءات في ختمة واحدةٍ منعاً للتركيب والتلفيق، ويمكن القول بأن عملهم هذا يشبه ما فعله علماء الرواية في الحديث، فجزاهم الله خيراً.

فظهر من هذا أن التحريرات ليست اختيارات للمصنفين فيها، وأن قياس التحريرات التي معناها التحقيق وعدم التركيب، على اختيارات القراء قياس فاسد لعدم وجود علة جامعة بين المقيس والمقيس عليه.

ويجدر بنا في هذا المقام أن نبين بالتفصيل أن اختيار القراء للقراءات ليس باستحسان منهم لما راق في نظرهم - حاشاهم الله من ذلك - فقد أجمعوا على منعه وحرمته، ولكي ثبت ذلك بمزيدٍ من الإيضاح يحتاج الأمر إلى أن نبين حقيقة الاختيار، ثم نذكر نبذة سريعة عن قراءات القرآن منذ نشأتها حتى اليوم.

نبدأ بالعهد النبوي، ثم بعهد الصحابة من بعده قبل كتابة المصاحف العثمانية وبعدها، واختيار القراء العشر وسببه، وهل القراءات التي تنسب إليهم متواترة أم آحادية لنتعرف من خلال ذلك كله على سبب تعدد القراءات وأن هذا التعدد ليس باختيار من القراء ؟ فنقول وبالله التوفيق:

أبو إبراهيم الفريدي

## تعريف الاختيار:

الاختيار في القراءات هو: اختيار بعض المروي دون بعض عند الإقراء والتلقي لأن كل قارئ من الأئمة وغيرهم، يأخذ الأحرف القرآنية من عدد من الشيخ ويحاول قدر جهده أن يتلقى على أكبر عدد منهم، فصاروا يجوبون الأقطار بحثاً عن النقلة الضابطين لكتاب الله يأخذون عنهم، ويتلقّون منهم ولكن القارئ إذا أراد أن يقرئ غيره من الطلاب فإنه لا يُقرئه بكل ما سمع، بل هو يختار من مسموعاته فيُقرئ به ويترك بعضاً آخر فلا يُقرئ به.

والسبب في ذلك: أنه يراعي أولاً الترجيح بين الروايات، واختيار أشهرها وأكثرها رواة، ويتجنب ما شذ به واحد، كل ذلك حسب علمه في ذلك، وما بلغه، وبلغ أهل مصره، فهذا نافع المد니 يقول: قرأت على سبعين من التابعين مما اتفق عليه اثنان أخذته، وما شذ فيه واحد تركته يريد - والله أعلم - مما خالف خط المصحف.

والسبب الثاني: التخفيف على التلاميذ، واختيار ما يناسب بعضهم دون بعض، أو حسبما يقرأ به أهل بلد التلميذ، فهذا ورش عن نافع لم يوافق أحد من الرواة عن نافع راوية ورش عنه، وذلك لأن ورشاً قرأ عليه بما تعلم في بلده أي بلد ورش فوافق ذلك رواية قراها نافع عن بعض أئمته فتركه على ذلك.

ومن هنا يظهر لنا: أنه لا دخل للرأي أو للقياس في القراءات<sup>(٣٦)</sup>، فإذا وجدنا أحد يقول، هذا اختيار فلان فلا نفسر هذا بأنه استحسان منه أو تدخل من القراء بقياس قراءة على قراءة أخرى حاشاهم الله من ذلك فقد أجمعوا على منعه وحرمتها، فهذا أبو عمرو البصري أحد القراء السبعة المشهورين، يقول

---

<sup>(٣٦)</sup>: بل قرر ذلك الشاطبي في قوله في الحرز: **وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخُلٌ ... فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلًا**

الأصمعي راويا عنه: سمعت أبا عمرو يقول: لو لا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ، لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا<sup>(٣٧)</sup>.

## القراءات في العهد النبوي

من المعلوم أن القراءات التي يقرأ بها اليوم وصحت روایاتها عن الأئمة؛ إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف العثماني.

والأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة في عهد النبي ﷺ، وإنما كان ذلك جائزًا لهم مُرخصًا فيه، وقد جعل إليهم الاختيار في أي حرف اختاروه. لقوله ﷺ: (إنَّ هذَا الْقُرْآنَ أُنزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرُؤُوهُ بِمَا شَئْتُمْ)، وفي رواية عن علي رضي الله عنه: (اقرءوا كما علمتم) فكانوا يقرءون بما تعلموا، ولا ينكر أحد على أحد قراءته.

وقد أباح النبي ﷺ بأمر الله عز وجل لـكُلّ قبيلة أن تقرأ بلغتها وما درجت عليه، فالأسدي يقرأ (تعلمون) بكسر التاء؛ لأنَّه هكذا يلفظ بها ويستعملها هو وقبيلته، والهذلي يقرأ (عَتِ حِينَ) يريد (حتى حين) لأنَّه هكذا يلفظ بها. والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز، وهكذا.

ولو أمروا بأن يترك كلُّ واحدٍ لغته بعد أن تعود عليها في مراحل حياته لشق عليهم ذلك، ولعجزوا عن الاتيان بغيرها، فأراد الله بلطفه ورحمته التخفيف عليهم والرفق بهم، فجعل لهم متسعاً في اللغات ومتصرفاً في الحركات.

ويستفاد من هذا أنَّ قراءات القرآن متعددة في عهد النبي ﷺ ولكن الكل ملتزم بما تلقاه عن شيخه كأبي بن كعب رضي الله عنه وأقرأ ابن عباس

<sup>٣٧</sup>: تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، (ص ٢٦).

وأبا هريرة وغيرهما، وكذلك زيد بن ثابت رضي الله عنه. وكان للنبي بضع وعشرون كاتبًا يكتبون ما ينزل من القرآن في حينه وبعدهم كان يلاؤمه ملازمة تامة لا شيء سوى كتابة القرآن؛ كزيد بن ثابت، وكان يقرئ من يحضر مجلسه من أصحابه ما نزل في حينه، ويُخُصُّ كُلَّ واحدٍ منهم بقراءة متميزة عن غيره من الصحابة والتابعين.

تنبيه:

قلنا: (إِنَّ الْقِرَاءَاتِ لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وسلم)، فليس معنى هذا أنها واجبة بعد عهده صلوات الله عليه وسلم، وإنما تعلُّمُها فرض كفایة إذا قام به البعض سقط عن الكلّ، وإذا امتنعوا جمِيعاً أثموا، وإن لم يكن من يصلح له إِلَّا واحدٌ تعين عليه.

ابن إِبْرَاهِيمُ  
الْفَرِيدُوْيِ

## القراءات في عهد الصحابة وقبل المصاحف العثمانية

من المعالم أنَّ الصحف الَّتِي كُتِبَتْ فِي زَمْنِ أَبِي بَكْرٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ عَنْدَ مُحتوِيَةِ عَلِيِّ جَمِيعِ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ وَعَلَى لِغَةِ قَرِيشٍ وَغَيْرِهَا، وَلَمَّا تَوَفَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ جَمَاعَةٌ مِّنَ الصَّحَابَةِ فِي أَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ إِلَى مَا افْتَنَحَ مِنَ الْأَمْصَارِ لِيَعْلَمُوا النَّاسَ الْقُرْآنَ وَالدِّينَ، فَعَلِمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ أَهْلَ مَصْرَهُ عَلَى مَا كَانَ يَقْرَأُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاخْتَلَفَتْ قِرَاءَةُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ عَلَى نَحْوِ مَا اخْتَلَفَتْ قِرَاءَةُ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ عَلَمُوهُمْ، وَلَمَّا كَثُرَ الْخِلَافُ وَكَادَ الْمُسْلِمُونَ يَكْفُرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا اجْتَمَعَ الصَّحَابَةُ لِلْعَمَلِ عَلَى تَضِيقِ هُوَّةِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْقُرَاءِ، فَاتَّفَقُوا وَأَجْمَعُوا رَأْيَهُمْ - وَهُمْ وَعَصُومُونَ مِنْ أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى ضَلَالَةِ - فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَجْتَمِعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى حِرْفٍ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ بِكِتَابَةِ الْمَصَاحِفِ الْعُثمَانِيَّةِ عَلَى لِغَةِ قَرِيشٍ، وَمَا ثَبَتَ فِي الْعَرْضَةِ الْآخِيرَةِ، وَمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتَفَاضَ، دُونَ مَا كَانَ بِطَرِيقِ الشُّدُوذِ وَالْأَحَادِ منْ زِيَادَةِ وَنَقْصٍ وَوَجْهُهُمْ بِهَذِهِ الْمَصَاحِفِ إِلَى الْأَمْصَارِ فَأَجْمَعَ النَّاسُ عَلَيْهَا.

**يُستفاد من هذا:**

أَنَّ القراءات في عهد الصحابة قبل كتابة المصاحف العثمانية كانت متعددةً، وبين القراء اختلاف، وسببه اختلاف قراءة أهل الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصحابة الذين علموهم ونقلوا عنهم وليس باختيار منهم.

## القراءة بعد كتابة المصاحف

لما كُتبت المصاحف العثمانية وَوْزِعَتْ وَطَلَبَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا تَخَالَفْ قِرَاءَتُهُمْ رَسَمَ هَذِهِ الْمَسَاحِفَ، قَرَأَ أَهْلُ كُلِّ مِصْرٍ مُضْحَفَهُمْ عَلَى مَا كَانُوا يَقْرَئُونَ قَبْلَ وَصُولِ الْمَسَاحِفِ إِلَيْهِمْ مَا يَوَافِقُ خَطَ الْمَسَاحِفِ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ، وَتَرَكُوا مِنْ قِرَاءَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا مَا يَخَالِفُ الْخَطَّ، وَهَذَا التَّرَكُ كَانَ بِأَمْرِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ ﷺ وَلَيْسَ بِاختِيَارٍ مِنَ الْقِرَاءَ، وَنَقْلُ ذَلِكَ الْآخِرَ عَنِ الْأَوَّلِ فِي كُلِّ مِصْرٍ، فَاخْتَلَفَ النَّقْلُ لِذَلِكَ حَتَّى وَصَلَ إِلَى هُؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ الْمَشْهُورِينَ عَلَى ذَلِكَ. وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْغَرْضَ مِنْ كِتَابَةِ الْمَسَاحِفِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ يَخْتَلِفُ عَنْهُ فِي كِتَابَةِ عُثْمَانَ ﷺ.

فَغَرْضُ أَبِي بَكْرٍ: جَمْعُ الْقُرْآنِ خَوْفًا مِنْ ضِيَاعِهِ.

وَأَمَّا غَرْضُ عُثْمَانَ: فَهُوَ جَمْعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْقِرَاءَاتِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الَّتِي تَوَافَقَ الْخَطُّ الْعُثْمَانِيُّ، وَإِلَغَاءُ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، وَذَلِكَ بَعْدَ مُضِيِّ فَتْرَةٍ مِنَ الزَّمْنِ، وَزَالَتِ الْمُرْكَبَةُ عَنِ الْأَرْبَابِ وَانْطَلَقَتِ الْأَسْنَتُهُمْ بِالْقُرْآنِ، وَسَهُلَ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا أَنْ يَقْرُؤُوهُ بِوْجُوهِهِ كَلَّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الصَّحَابَةِ أَجْمَعِينَ.

يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا:

أَنَّ التَّعَدُّدَ وَالْخُلَافَ بَيْنَ الْقِرَاءَ مُسْتَمِرٌ بَيْنَ أَهْلِ الْأَمْصَارِ، وَلَكِنَّ كُلَّ مُلتَزِمٍ بِقِرَاءَةِ مَا تَلَقَّاهُ مِنْ شِيوْخِهِ مَا يَوَافِقُ خَطَ الْمَسَاحِفِ الْعُثْمَانِيِّ، وَاخْتَلَفَتْ رِوَايَةُ الْقِرَاءَ فِيمَا نَقَلُوا عَلَى حِسْبِ اخْتِلَافِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ لَمْ يَخْرُجْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنِ خَطِ الْمَسَاحِ فِيهَا نَقْلٌ، وَاخْتَلَفَتْ قِرَاءَةُ مَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ لِذَلِكَ، وَاحْتَاجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هُؤُلَاءِ أَنْ يَأْخُذَ مَا قَرَأَ وَيَتَرَكَ، وَفَقَاءِ لَخْطَ الْمَسَاحِفِ، فَيَقْرَأُ عَلَى عَدِّ مِنَ الشِّيُوخِ وَيَخْتَارُ مِنْ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي تَوَاتَرَتْ عَنْهُ وَثَبَتَتْ رِوَايَتُهَا، وَيَتَرَكُ مَا عَدَاهَا، وَلَذَا لَمْ يَعْبُدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِ قِرَاءَتِهِ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ مُسْتَوْفِيَةً لِشُرُوطِهَا عَنْدَ غَيْرِهِ وَلَمْ تَتَوفَّرْ عَنْهُ.

## قراءة الأئمة المشهورين

فهذا نافع المدنى يقول: (قرأتُ على سبعين منَ التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شدَّ فيه واحدٌ تركته).

يريدُ - والله أعلم - مما خالف خط المصحف.

وكذلك الكسائي قرأ على حمزة وغيره.

وأبو عمرو قرأ على ابنِ كثيرٍ وغيره.

وبين القارئ والمقرئ خلافٌ في بعض القراءات.

قال السَّخاوي: [وقد تواتر الخبر عند قوم دون قوم، وقد أنكر أبو عمرو قراءة الفتح في الذال في قوله تعالى: ﴿لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ، وَلَا يُؤْتَقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ﴾ (الفجر: ٢٥ - ٢٦)، لأنها لم تبلغه على وجه التواتر، وهذا كان من شأنهم جميـعاً.]

وفي الوقت نفسه هي - أي قراءة الفتح في الذال - قراءة متواترةٌ عند الإمام الكسائي، قرأ بها، وأقرأ بها، وهو واحدٌ من الأئمة السبعة].

انتهى ملخصاً من منجد المقرئين.

## اختيار القراء العشرة وسببه

لَمْ وَجَّهَ عُثْمَانَ رضي الله عنه الْمَصَاحِفَ إِلَى الْأَمْصَارِ، وَأَجْمَعَ النَّاسُ عَلَيْهَا وَعَمِلُوا بِمَا يَوْافِقُ رِسْمَهَا بَعْدَ ذَلِكَ كَثُرَ الْاِخْتِلَافُ فِيمَا يَحْتَمِلُهُ الرِّسْمُ الْعُثْمَانِيُّ.

وَقَرَا أَهْلُ الْبَدْعِ وَالْأَهْوَاءِ بِمَا لَا تَحُلُّ تَلَاوَتُهُ.

فَلَمَّا وَقَعَ ذَلِكَ رَأَى الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَجْمِعُوا النَّاسَ عَلَى قِرَاءَاتٍ أَئْمَةٍ ثَقَاتٍ، وَوَضَعُوا شُرُوطًا مُعِينَةً تَوَفُّرَ فِيهِمْ؛ مِنْهَا: أَنْ يَكُونُوا مَشْهُورِينَ بِالثِّقَةِ وَالْأَمَانَةِ، وَلَمْ تَخْرُجْ قِرَاءَتُهُمْ عَنْ خَطِ الْمَصْحَفِ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ عَلَى قِرَاءَتِهِ اثْنَانٌ ، إِلَى آخِرِ الشُّرُوطِ.

فَاخْتَارُوا مِنْ كُلِّ مِصْرٍ وُجْهَ إِلَيْهِ مَصْحَفٌ إِمَامًا تَوَفُّرَ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ وَبِنَاءً عَلَيْهِ تَمَّ اخْتِيَارُ هُؤُلَاءِ الْأَئْمَةِ الْعُشْرَةِ، وَاصْطَلَحُوا عَلَى أَنْ تُنْسَبَ<sup>(٣٨)</sup> إِلَيْهِمْ الْقِرَاءَةُ نَسْبَةً مَجَازِيَّةً، نَسْبَةً دَوَامٍ وَمَلَازِمٍ لَا نَسْبَةَ اخْتِرَاعٍ وَابْتِدَاعٍ، وَقَدْ كَانَ هُؤُلَاءِ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ، لَكِنَّ هُؤُلَاءِ فَرَغُوا هَذَا الشَّأنَ، وَعُيِّنُوا لَهُ، وَكُثُرَ تَلَامِيذُهُمْ وَاشْتَغَالُهُمْ بِضَبْطِ الْحُرُوفِ، وَهُؤُلَاءِ الْقِرَاءَ يَسِنِدونَ<sup>(٣٩)</sup> قِرَاءَتَهُمْ فِي الْأَكْثَرِ إِلَى أَبِيِّ بْنِ كَعْبٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابَتٍ وَغَيْرِهِمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَوْ كَانَ الْإِخْتِيَارُ مِنْ عَنْدِ أَنفُسِهِمْ، فَكَيْفَ يَصْلِ سَنَدَهُمْ بِهُؤُلَاءِ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ بِالنَّبِيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!

٣٨ : منجد المقرئين (ص ٤٣).

٣٩ : الإبانة (ص ٧٧).

## القراءات العشر ليست آحاد

سألني بعض الطلاب عن القراءة التي تنسب إلى واحدٍ من القراء هل تعتبر آحادية قياساً على أحاديث الآحاد؟

فأجبته بما أجاب به الحافظ ابن الجوزي على من قال ذلك حيث قال:

خفي على من قال ذلك أنَّ القراءة نسبت إلى ذلك الإمام اصطلاحاً فقط، وإنَّ فكُلَّ أهل بلدة كانوا يقرؤونها، أخذوها أبداً عن أمم، ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلده لم يوافقه على ذلك أحد بل كانوا يجتنبونها ويأمرون باجتنابها.

قال الحافظ - بعد نقل ما سبق عن شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب بيبرود الشافعي - : قلت - أي ابن الجوزي - :

ومما يدل على هذا ما قال ابن مجاهد قال لي قنبل قال لي القواس في سنة سبع وثلاثين ومائتين: الق هذا الرجل - يعني البزي - فقل له: هذا الحرف ليس من قراءتنا يعني «وما هو بميته» [إبراهيم: ١٧] مخففاً، وإنما يخفف من [الميت] من قد مات، ومن لم يمت فهو مشدد، فلقيت البزي فأخبرته فقال لي: قد رجعت عنه.

ثم قال الحافظ: وما يتحقق لك أنَّ قراءة أهل كُلِّ بلِي متواترة بالنسبة إليهم أنَّ الإمام الشافعي رض جعل البسمة من القرآن ، مع أنَّ روایته عن شیخه مالک تقتضي عدم کونها من القرآن ، لأنَّه من أهل مکة وهم یثبتون البسمة بين السُّورتين ویعدُونها من أَوَّل الفاتحة آیة، وهو قرأ قراءة ابن کثیر على إسماعيل القسط عن ابن کثیر، فلم یعتمد روایته عن مالک في عدم البسمة لأنَّها آحاد، واعتمد على قراءة ابن کثیر لأنَّها متواترة، وهذا لطیف فتأمله.

أقول: ومن هذا الباب ما ذكره ابن الجوزي في ترجمة ابن شنبوذ من أنه كان يرى جواز القراءة بالشاد، وهو ما خالف خط المصحف العثماني، وقد أنکر عليه

ذلك، وعقد له الوزير أبو علي بن مقلة مجلساً حضره ابن مجاهدٍ وجماعة من العلماء والقضاة، وكتب المحضر، واستُتب عنه بعد اعترافه به.

أقول: لم يتركه المسؤولون من أهل بلده، بل أنكروا عليه، وفي هذا وغيره دليل على أن القراء لا يقرءون حسب رأيهم، أو باستحسان من عند أنفسهم، بل بما يقرأ به أهل بلد़هم حسب ما تلقوه، ووصل إليهم، ولإلا لأنكروا عليهم واجتبنوهم ولم يأخذوا عنهم، وهكذا في أي عصر من العصور إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

والله أعلم.

أبو إبراهيم الفريدي

## فترة ما بعد اختيار القراء العشرة وهي فترة التدوين في علم القراءات

هؤلاء القراء بعد ذلك تفرقوا في البلاد، وخلفهم أمم، عُرفت طبقاتهم ، وكثير بينهم الخلاف ، وقلَّ الضبط ، واتسع الخرق، فقام الأئمة الثقات، وحرروا وضبطوا وألْفوا على حسب ما وصل إليهم وصح لديهم.

ومما عني به المصنفوون في بداية عصر التدوين ، ضبط القراءات التي رويت عن النبي ﷺ، وكان ذلك من أولى الأشياء وأهمها، فكان كُلُّ تلميذ بضبط في كتاب خاص مما تلقاه عن شيخه فلان على شكل قراءات فردية، نذكر منها واحد أو اثنين على سبيل المثال لا الحصر.

كتاب أحمد بن سهل الأشناوي (ت ٣٠٧ هـ) عن حفص (ت ١٨٠ هـ) عن عاصم (ت ١٢٨ هـ) تقريباً، وكتاب ابن ذكوان (ت ٤٤٢ هـ) ، وكتاب الحلواوي (ت ٦٥٠ هـ) تقريباً عن هشام (ت ٤٤٤ هـ) تقريباً وغيرهم.

ثم جاء من بعد هؤلاء جماعة من الأئمة تفرغوا للقرآن وعلومه، وأمضوا حياتهم في خدمته فلم يقتنعوا بما تلقوه عن شيخٍ واحدٍ فصاروا يجوبون في الأمصار بحثاً عن النقلة الضابطين لكتاب الله، يتلقون منهم، ويضبطون ذلك غاية الضبط ثم يقوم الواحد منهم بتدوين ما تلقاه في كتاب واحدٍ بعد الترتيب والتنسيق ليكون هذا الكتاب مرجعاً يعتمد عليه أهل هذا الفن، ومن هنا ظهر ما عُرف بين الناس بعلم القراءات.

فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم خمسة وعشرون قارئاً مع هؤلاء السبعة، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين، وأبو عمرو حفص بن عمر الدوري (ت ٤٦٦ هـ)، قال عنه الحافظ: أول من جمع القراءات.

قال الأهوازى: رحل الدُّورى في طلب القراءات، وقرأ بسائر الحروف السبعة،  
وسمع من ذلك شيئاً كثيراً.

وهكذا أودع كُلُّ لإمام من المصنفين في كتابه ما وصل إليه بالإسناد المتصل من  
قراءات، فمن وصل إليه خمس قراءات أَلْفَ كتاباً في الخمس، وهكذا الست  
والسبعين والعشر، وهكذا إلى الخمسين للإمام أبي القاسم يوسف بن علي بن  
جباره الهذلي (ت ٤٦٥ هـ)، وقد يُؤلف أحد القراء كتاباً في جزءٍ من مروياته  
لعلة من العلل، كما فعل الحافظ ابن الجوزي في منظومته (الدرة في القراءات  
الثلاث) لمن أراد أن يقرأ السبعة ويتم القراءات العشر، وأضاف هذه  
القراءات إلى كتاب (التيسير) لأبي عمرو الدَّاني وسمى عمله (تحبير التيسير).

ابن إدريس  
الفردوس

## ما يقرأ به اليوم

الذي يُقرأُ به اليوم من ثلاثة كتب فقط:

الأول: نظم «الحرز» المعروف بـ«الشاطبية».

ثانيها: نظم «الدراة» في القراءات الثلاثة المتممة للقراءات العشر» بمضمن «تحبير التيسير» لـالحافظ ابن الجوزي المذكور آنفًا.

الثالث: نظم «الطيبة» بمضمن «النشر» لـالإمام ابن الجوزي.

هذا الإمام الذي قام بعملية تصفية وغربلة لما قرأ، واستبعد ما فوق العشر من القراءات لعدم توفر شروط قبول القراءة الصحيحة فيها.

وأما العشرة فاستبعد منها كل طريق فيه طعن ولم تتحقق فيه اللقيا بين الشيخ وتلميذه، فتجمع لديه -يرحمه الله- زهاء ألف طريق.

فالعمل الذي قام به الحافظ ابن الجوزي في غربلة القراءات ليحصل على الصحيح منها، هو مثل العمل الذي قام به الإمام البخاري لاختيار الحديث الصحيح وأكثر منه.

فكل قراءة أو رواية أو وجه مذكور في أحد هذه الكتب الثلاثة فهو مقرؤء به مُتلقٍ بالقبول، قال الإمام الجوزي<sup>(٤٠)</sup>: (نَحْنُ مَا نَدَعِ التَّوَاتِرَ فِي كُلِّ فَرِدٍ مَا انْفَرَدَ بِهِ بَعْضُ الرِّوَاةِ، أَوِ اخْتُصَّ بِبَعْضِ الْطُرُقِ، لَا يَدَعِي ذَلِكَ إِلَّا جَاهِلٌ لَا يَعْرِفُ مَا التَّوَاتِرُ، وَإِنَّمَا الْمَقْرُؤُ بِهِ عَنِ الْقِرَاءَةِ الْعَشْرَةِ عَلَى قَسْمَيْنِ: مَتَوَاتِرٍ، وَصَحِيحٌ مُسْتَفَاضٌ مُتَلَقٌّ بِالْقِبْلَةِ، وَالْقَطْعُ حَاصِلٌ بِهِمَا).

أقول: وقد نقل ابن الجوزي تواتر القراءات عن أئمة الإسلام؛ كمجي السنة أبي محمد الحسن البغوي، وحافظ المشرق المجمع على فضله أبي العلاء الهمданى، والحافظ المجتهد أبي عمرو بن الصلاح، والحافظ مجتهد العصر أبي العباس

٤٠: منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٢٠).

أحمد بن تيمية، والإمام السبكي، وولده قاضي القضاة، نقل ابن الجوزي عن هؤلاء وغيرهم من الأعلام تواتر القراءات العشر المشهورة<sup>(٤١)</sup>.

## الخلاصة

بعد هذا الاستعراض السريع في تعدد القراءات تبين لنا أنَّ القراء لم يختاروا قراءة باستحسان منهم أو لِمَا راق لهم في نظرهم كما قال الشيخ الجليل يغفر الله لنا وله، فلعلَّ ما قاله الشيخ - يرحمه الله - في حَقِّ القراء والمحررين منهم سهو منه، ولكل عالم هفوة.

ثُمَّ ذكر - يرحمه الله - أنه قد وقع بين علماء التحرير اتفاقٌ في موضع واختلاف في أخرى، ونقدُ لأعمال بعضهم البعض البعض، فَمَا يُشِّتُّهُ هذا يَنْفِيهِ ذَاك، وما يُحِيزُهُ البعض يَمْنَعُهُ البعض الآخر.

أقول: هذا شأن المجتهدين في أي بحث علمي، ولا ينبغي أن نسميه اختلافاً إنما هي استدراكات بعضهم على بعض للوصول إلى الصواب، ولا عيب في هذا فقد استدرك الحاكم على البخاري ومسلم، واستدرك الذهبي على الحاكم، وهكذا، فجزى الله الجميع خيراً، ولا ننكر عليهم جهدهم.

---

٤١: منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٢٠).

## نوع الخلاف بين المحررين وحرصهم على التحرير والإتقان

هناك فتوى للشيخ الضباع - رحمه الله تعالى - وهي رد على سؤال من الشيخ إبراهيم شحاته السنودي سأله فيها عن العلماء الذين حرروا طيبة النشر وما هو منهج كل واحد منهم؟

ومن خلال الجواب نقف على نوع الخلاف بين القراء والمحررين الذين هم شيوخنا في الإسناد يرحمهم الله الجميع بمنه وكرمه.

### من هم العلماء اللذين حرروا طيبة النشر وما منهجهم؟

قال الضباع يرحمه الله: **مُحرِّرُ الطيبة فريقان:**

**أولاً: أتباع المنصوري<sup>(٤٢)</sup> وهم:**  
**النبتي<sup>(٤٣)</sup>، الميهي<sup>(٤٤)</sup>، والأجهوري<sup>(٤٥)</sup>، والعقباوي<sup>(٤٦)</sup>،**

<sup>٤٢</sup>: هو علي بن سليمان بن عبد الله المنصوري شيخ القراءات بالستانة وهو مصرى الأصل مات في أسكندر له كتب منها: "تحرير الطرق والروايات في القراءات". وتوفي سنة أربع وثلاثين ومائة بعد ألف من الهجرة النبوية بفضله الواسع آمين. ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٦٧٨ / ٢).

<sup>٤٣</sup>: سالم النبتي من شيوخنا في الإسناد في بعض إجازاتي في القراءات كالمثبت في مقدمة هذا الكتاب وهو علامة كبير من رجال مشيخة طنطا مشهور في الرجال بالعلامة النبتي وسيدي سالم النبتي. ويعد من أقران العلامة سيدي الشيخ علي بن عمر بن أحمد العوني المعروف بالميهي الكبير. ينظر: هداية القاري (٦٤٦ / ٢).

<sup>٤٤</sup>: علي بن عمر بن أحمد العوني الميهي: قارئ متصرف شافعي. كان ضريرا. ولد في "الميه" من قرى منوف بمصر، وإليها نسبته. وتعلم بالأزهر، واشتهر في "طنطا" المسماة اليوم "طنطا" وتوفي بها. له "الرقائق المنظمة على الدقائق المحكمة، توفي سنة ١٢٠٤ هـ، ينظر: الأعلام للزركي (٣١٦ / ٤).

<sup>٤٥</sup>: عبد الرحمن بن حسن بن عمر الأجهوري: فقيه مالكي، من أهل مصر. دخل الشام وزار حلب، وعاد إلى مصر، فدرس في الأزهر إلى أن توفي. سنة: ١١٩٨ هـ (مشارق الأنوار في آل البيت الأخيرة - خ) و(شرح على تنسييف السمع للعیدروس) و(الملاز في الأربعية الشواد) وغير ذلك، ينظر: الأعلام للزركي (٣٠٤ / ٣).

<sup>٤٦</sup>: مصطفى بن أحمد العقباوي أبو الحيرات فاضل من المالكية نسبة إلى (منية عقبة) بالجيزة بمصر تعلم بالأزهر له (حاشية على شرح عقيدة الدردير) رسالة و (تمكيل أقرب المالك للدردير) وعقيدة العقباوي، توفي سنة ١٢٢١ هـ، ينظر: الأعلام للزركي.

والطباطخ<sup>(٤٧)</sup>، والإباري، والسنطاوي<sup>(٤٨)</sup> وكذا المتولي أولاً، وهؤلاء كلهم كرجل واحد، والخلف بينهم يسير، وسببه وقوف كل منهم على أصول النشر التي تخالف ما في تحرير المنصوري (الأخذ بظاهر النشر).

### ثانياً: أتباع يوسف زاده ومنهم:

الأزميري<sup>(٤٩)</sup>، والسمرقندي<sup>(٥٠)</sup>، والبالوي، وابن كريم، والسيد هاشم، وكذا المتولي آخراً، وهؤلاء أدق نظراً، وأقوم طريقة لأنهم كانوا يراعون النشر مع أصوله جزئية جزئية.

٤٧: هو محمد بن محمد بن خليل بن إبراهيم الطنطائي المعروف بالطباطخ مصري عالم مقدم في التجويد والقراءات وغيرها من العلوم العربية والشرعية، وانتفع بها طلاب العلم عامة والعلماء خاصة. ولا يزالون يصدرون عنها وينهلون منها ففيضها عيّم وفضلها جسيم ... ومنها نظم رائق في تحرير أوجه القرآن الكريم من طريق طيبة النشر: في القراءات العشر سماه "هة المنان في تحرير أوجه القرآن" فرغ منه سنة خمسين ومائتين وألف من الهجرة النبوية وشرحه بنفسه شرحاً فائقاً سماه "فتح العلي الرحمن على هبة المنان" الطباطخ كان حياً في عام خمسين ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية فيعد من أعيان القرن الثالث عشر الهجري، ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٧١٩ / ٢).

٤٨: هو عثمان راضي السنطاوي، مصري عالم محقق في التجويد والقراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة وطيبة النشر، ويعد من أعيان القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين له تأليف عديدة وتصانيف مفيدة منها: "رسالة في روایة ورش من طريق الأصبهاني" و "رسالة لحفص عن عاصم من طريق الطيبة ورسالة في قراءة حمزة بالسكت المطلق من طريق الطيبة أيضاً" ورسالة ليعقوب البصري من الطيبة كذلك" وكل هذه الرسائل حفظتها في الصغر، وانتفت بها وهي مخطوطة وله نظم بديع سلس على وزان الشاطبية يسمى "النفائس المطرية في تحرير الطيبة" طبع قدیماً سنة عشرين وثلاثمائة وألف للهجرة وفيها فرغ من تأليفه، والسنطاوي نسبة إلى مدينة "السنطا" من أعمال محافظة الغربية بمصر. ينظر: هداية القاري (٦٧٠ / ٢).

٤٩ مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الأزميري عالم بالقراءات من كتبه: "عمدة العرفان في وجوه القرآن" - خ - وشرحه "بدائع البرهان" و "تقريب حصول المقاصد في تحرير ما في النشر من الفوائد وتحrir النشر في طريق العشر وغيرها، توفي سنة: ١١٥٦هـ، ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٧٢٩ / ٢).

٥٠ محمد بن محمود بن أحمد، شمس الدين السمرقندي، عالم بالقراءات، أصله من سمرقند، وموالده بهمنان، وإقامته ببغداد، له تأليف، منها (الصناع) كتيب، قال تيمور: ذكر فيه الصنائع التي التزمها في مصحف كتبه بخطه وقال: إنها تبلغ ألفاً، وأنبع ذلك بفوائد مهمة تتعلق بالقراءات، و(القراءات السبع) بالجدال، و(التجريد في التجويد) و(العقد الفريد في نظم التجريد) منظومة، و (المبسوط في القراءات السبع)، توفي سنة ٧٨٠هـ. (الأعلام للزركي ٨٧ / ٧).

ولا يأخذون إلا بالعزائم والتدقيق، وهم الذين ينبغي أن يرجع إليهم، ولا يؤخذ عن سواهم، انتهى كلام الضباع.

أقول: من هذه الفتوى يتبيّن لنا أنَّ الخلاف بين القراء المحررين يسير، وليس نتيجة لأهواء مصنفيها وأنا هي نتيجة لوجهات نظر ، وكل منهم كان يجتهد ويفسر ما في كتاب النشر، إما على ما يفيد الظاهر أو بمراجعةه على الأصول؛ وهي الكتب المذكورة فيه، فما بينهم ليس خلافاً يؤدي إلى التناقض والاضطراب ، وإنما تفاوت الرواية والحفظ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وسائل علماء التحرير عدول، كُلُّ منهم ذكر ما انتهى إليه علمه بحسب التقلي والمذاكرة عن شيوخه، وعليه فلا اختلاف بينهم، والذي يستفيد من عمل المحررين ويُقدّر لهم جهدهم هو الذي تلقى القراءات بإسنادٍ خاصٍ على شيخ مسند، وهذه فتوى لعالمٍ جليلٍ موثوق به في علم القراءات وعلوم القرآن، أجمع عليه أهل عصره، وهو العلامة الضباع، فجزى الله الجميع خيراً، انتهى كلام الضباع ، وتعليقنا عليه.

ثُمَّ نعود إلى العالم البارز صاحب البحث - يرحمه الله - فقد عَبَرَ هذا العالم الجليل عن رأيه الشخصي في التحريرات ، فدعا من يريد درس علم القراءات أن يطرح هذه التحريرات نظراً لصعوبتها ، ونصح الدارس أن يكتفي بحفظ متن من متون القراءات كالشاطبية أو الطيبة إلخ.

أقول - باختصار -: إنَّ هذه دعوة للعمل بالتركيب المحظور الذي يوقع صاحبه في ما لا يجوز قراءة ما لم ينزل ، والذي حرمه علماء القراءات على القراء المتخصصين كما سبق، كما أنه يدعو إلى تخريج قُرَاءٍ يشبهون العوام، ويقضي على حذّاق القراءات.

وهذه دعوة مردودة لا يوافقه أحدٌ عليها، ورأيٌ شخصيٌّ لا يؤيّده إلا من رأى صعوبة عليه في فهم التحريرات، ومن يجد صعوبة عليه في تعلم لغة من

اللغات مثلاً فلا يلومنَّ إلا نفسه، وليس من حقه أن يدعو الناس إلى تركها، وما صعب على شخص سهل على الآخر، وذلك فضل الله يؤتى به من يشاء، وهذا هو شيخنا الزيات رغم كبر سنه لا زال يقرئ الطيبة بتحريراتها، نسأل الله أن يطيل في عمره، وألا يحرم المسلمين من أمثاله، حتى يظل إسناد الطيبة متصلة تحقيقاً لقول الله عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، وهذا العالم الجليل كتب نافعة ومفيدة في الشاطبية والدرة، وقد التزم فيها بالتحريرات التزاماً دقيقاً، حتى في المسائل التي أفتى علماء القراءات بالتحيير فيها، مثل الأوجه التي ذكرها بعضهم في اجتماع المد المنفصل مع ميم الجمع والتوراة لقالون عن نافع، رغم أنَّ مذهب الجمهور ترك التحرير فيها، وهذه الكتب لازالت مقررة في دور العلم حتى الآن، ولا ندري لماذا دعا إلى تركها مؤخراً في بحثه في القراءات، ومهما كان السبب فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فلعل هذا كان سهواً منه - يرحمه الله تعالى - في الدعوة إلى ترك التحريرات، وما ذكره في حق علمائها، زما ذكره من إنكارها.

ومن بين ما ذكره في بحثه - يرحمه الله تعالى - أنَّ التحريرات لم تكن في الصدر الأول، ولم ينبئه عليها ولم يشير إليها أحدٌ مـشـيـوخ الإقراء الـقـدـامـيـ، وأنَّ أول من أحدثها الشيخ شحادة الـيـمـيـ - سـامـحـهـ اللهـ - في القرن الحادي عشر إلى آخر ما قال.

أقول: هذا كلام غير صحيح أيضاً، ولبيان عدم صحته نذكر نبذة قصيرة من قول العلماء نتعرف من خلالها على أن شيخ الإقراء الـقـدـامـيـ كانوا يعملون بالتحريرات وينبهون عليها، قبل التدوين فيها وبعده، من عهد الشاطبي وابن الجوزي إمام الفن وقبلهما في القرن الخامس الهجري فنقول وبالله التوفيق:

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن القراءات فقال:

لَمْ يُنْكِرْ أَحَدٌ مِّنْ الْعُلَمَاءِ قِرَاءَةَ الْعَشَرَةِ، وَلَكِنْ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهَا - إِلَى أَنْ قَالَ-: الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ يَأْخُذُهَا الْآخُرُ عَنِ الْأَوَّلِ، كَمَا أَنَّ مَا ثَبَتَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِّنْ أَنْوَاعِ الْإِسْتِفْتَاحَاتِ فِي الصَّلَاةِ وَمِنْ أَنْوَاعِ صِفَةِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَصِفَةِ صَلَاةِ الْخُوفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

إِلَى أَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ جَمْعُ أَدْعِيَةِ الْإِسْتِفْتَاحِ الَّتِي رُوِيَتْ عَنْ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ بِصَيْغَتِهِنَّ تَخْلِفَةً فِي إِسْتِفْتَاحِ صَلَاةِ وَاحِدَةٍ.

أَقُولُ: وَكَذَا الْقُرْآنُ مِنْ بَابِ أُولَىٰ ، يَمْتَنِعُ فِيهِ التَّرْكِيبُ، فِي الْقِرَاءَاتِ.

وَابْنِ تَيْمِيَّةَ تَوْفَىٰ (٧٢٨ هـ)، وَكَذَلِكَ أَفْقَىٰ أَبُو عُمَرٍ وَابْنِ الصَّلَاحِ (ت ٦٤٣ هـ). فَهَذَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ بِالْتَّحْرِيرَاتِ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ دُمُّ التَّرْكِيبِ، كَانَ مِنْ سَنَةِ ٤٤٠ هـ.

فَهَذَا الشَّيْخُ - يَرْحَمُهُ اللَّهُ - وَظَاهِرُ كَلَامِهِ يَفِيدُ عَدَمَ الالتزامِ بِالْقِرَاءَاتِ وَالْتَّحْرِيرَاتِ، لِأَنَّ كُلَّاً مِنْهُمَا مُجْمُوعٌ اخْتِيَاراتُ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَأَجَازَ فِي أَبْحَاثِهِ أَنْ تُقْرَأَ الْكَلْمَةُ الْوَاحِدَةُ بِوْجَهِ لِفْلَانِ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَكَلْمَةً أُخْرَىٰ مِنْ نَفْسِ الْآيَةِ بِوْجَهِ آخَرِ لِغَيْرِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: مَتَىٰ كَانَ هَذَا الْوَجْهُ صَحِيحًا عَنِ الْقَارئِ وَالرَّاوِيِّ، مَشْهُورًا عَنْ أَئمَّةِ هَذَا الْفَنِّ.

أَقُولُ: كَيْفَ يَكُونُ صَحِيحًا وَقَدْ رَكِبَ الْقِرَاءَةَ مِنْ رَوَايَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ عَنْ قَارِئَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي الرَّوَايَةِ عِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَالْقُرْآنُ مِنْ بَابِ أُولَىٰ، فَعَلَى الْقَرَاءِ الْمُبْتَدِئِينَ أَنْ لَا يَعْمَلُوا بِهِذَا التَّنَاقْضِ الْوَاضِعِ فِي كَلَامَةٍ، لِأَنَّهُ كَانَ سَهْوًا مِنْهُ لِسَبَبِ طَارِئِ يَرْحَمُهُ اللَّهُ.

## التدوين في التحريرات:

إنَّ الكتب المعتمدة الثلاثة المتضمنة للقراءات المتواترة وهي الشاطبية والدرة والطيبة تشير إلى ضرورة التحريرات ، ولكن في ثنايا هذه الكتب.

فمثلاً الحافظ ابن الجوزي وهو إمام الفن ومن شيوخ الإقراء القدامى قال في نظم الطيبة ونشره في باب الإدغام الكبير:

..... لَكُنْ بِوْجَهِ الْهَمْزِ وَالْمَدِ امْنَعَا  
فَأَمْرٌ بِمَنْعِ الْقِرَاءَةِ بِالْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ عَلَى الْهَمْزِ لِأَبِي عُمَرٍ، فِي مُثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى:  
**﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾** (يُونُس: ٢٩).  
وَكَذَلِكَ مَنْعِ الْإِدْغَامِ عَلَى الْمَدِ لَهُ فِي مُثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ﴾**  
(الأنعام: ٥٠).

وفي الشاطبية، يقول الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ) في باب الإدغام (وقطبه أبو عمرو) فهذا ظاهره أنَّ الإدغام من الروايتين فجاء تلميذه السخاوي في شرحه على الشاطبية ونصَّ على أنَّ الإدغام للسوسي فقط ثم دونها المحررون بعد تحقيقهم لهذه المسألة، وقالوا: (والإدغام بالسوسي خُصًّا) وهذا لا يختلف عليه اثنان، من أنَّ الإدغام للسوسي فقط، ولكن عرفنا ذلك من عمل المحررين وليس من النظم.

وفي باب الإمالة قال: **(وَخُلُفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجُرْ حُصَّلَ).**  
ظاهره أنَّ الإمالة من الروايتين أيضًا، فجاء المحررون بعد التحقيق وقالوا:  
**وَفِي [النَّاسِ] عَنْ دُورِ فَاضْجِعْ وَصَالِحْ ... لَهُ افْتَحْ، وَوَزَّعْ يَا صَاحِبِي خُلَفَ حَصَّلَ**  
وهذا أيضًا مما لا يختلف عليه اثنان، من أنَّ الإمالة للدوري.  
وبهذا يتضح لنا اهتمام القراء بالتحريرات، منذ عصر ابن الجوزي إلى اليوم.

## أول من دون في التحرير

أول من دون في علم التحريرات على وجه التقريب، بشكل مستقل، هو الحافظ ابن الجزري، له تأليف يسمى (السائل التبريزية) جلها في التحريرات، ورد فيها عن مسائل في التحريرات وغيرها، ومن نظمه في اجتماع البدل وذات اليماء: كآتي لورش افتح بمد وقصره ... وقلل مع التوسيط والمد مكملًا لحرز وفي التلخيص فافتتح ووسطن ... وَقَصْرٌ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَلَا فلعلهما من هذه المسائل، وله نظم في سوءات، وءالآن، وغير ذلك كثير.

ثم الشيخ شحادة اليمني، والمنصوري، والطباطخ، ويوسف زاده، والمتولي وغيرهم، وكتبهم مشهورة بين القراء ومتداولة بينهم مطبوعة ومحفوظة ومحفوظة في قسم المخطوطات في جميع أنحاء العالم الإسلامي وللأسف جلها مخطوط لم يحقق، نرجو الله أن يقيض لها من عنده القدرة العلمية على تحقيقها إنه سميع مجيب.

وما ذكرته دليل على أن التحرير بمعنى عدم التركيب من عمل شيوخ الإقراء القدامى في القرن الخامس الهجري وإن لم يكن مدونا في كتب مستقلة. وبمعناه العام من حصر الآيات وبيان الأوجه المتنوعة من الشاطبية والدرة والطيبة، فمن عهد ابن الجزري في كتب مستقلة.

## نماذج من عمل المحررين

"إن أعمال المحررين متنوعة الفوائد، فهم يعملون على منع التركيب في القراءات، وينبهون على ما لا يقرأ به من الروايات التي ذكرت على سبيل الحكاية لا الرواية في الكتب الثلاثة الشاطبية والدرة والطيبة، وقد اخترت أربع مسائل لعلماء التحرير واحدة منها من طريق الشاطبية والباقي لبعض علماء التحرير على الدرة؛ لأنّين من خلاها جهد هؤلاء العلماء.

**الأولى:** نوع الفائدة فيها، بيان الأوجه الممنوعة التي تؤدي القراءة بها إلى التركيب.

**والثانية:** فيها توضيح خروج الناظم عن طريقه.

**والثالثة:** فيها التنبية على اقتصار الناظم على طريق واحدٍ من طريقين، مع أن الطريق الآخر لا وجه لتركه.

**والرابعة:** ترك الناظم النص عليها في نظمه مع أنه ذكرها في شرحه.

**السَّأْلَةُ الرَّأْوِيُّ:** اجتماع البدل مع ذات الياء في آية واحدة أو في قراءة واحدة، مثل قوله تعالى: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبَّهِ ذَوِي الْقُرْبَى﴾ (البقرة: ١٧٧).

فبمقتضى نظم الشاطبية يكون للأزرق عن ورش قصر وتوسط ومد في البدل. وبمقتضاه أيضاً في ذات الياء فتح وتقليل.

فيكون للأزرق حسب التركيب ستة أوجه حاصلة من ضرب ثلاثة البدل في وجهي ذات الياء حسب ما يقتضيه الضرب الحسابي، ولكن المقصود به من الشاطبية أربعة أوجه فقط، وهي:

**الوجه الأول:** قصر البدل مع فتح ذات الياء وهو مذهب طاهر بن غالبون وبهقرأ الداني عليه ولا يجوز التقليل على القصر من جميع الطرق من قول ابن الجوزي: ((وقصر مع التقليل لم يك للملأ))<sup>(٥١)</sup>، فكل من روى القصر لم يرو التقليل<sup>(٥٢)</sup>، هذا من الشاطبية، أما في الطيبة فيجوز من التلخيص.

**الوجه الثاني:** التوسط في البدل مع التقليل في ذات الياء فقط من التيسير وبهقرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح فارس، واختاره الشاطبي أيضاً، ولا يجوز فتح ذات الياء على التوسط من طريق الحرز<sup>(٥٣)</sup>.

٥١: الاتحاف (ص ٨١).

٥٢: انظر المشكلات للخليجي (ص ٤٦)، والبدور الزاهرة للقاضي (ص ٤٣).

٥٣: نفس المصدر المذكور.

## الوجه الثالث والرابع: المد في البدل وعليه فتح وتقليل في ذات الياء، وهذا مذهب الجمهور عن الأزرق من الحرز والطيبة<sup>(٥٤)</sup>.

وهذه الأوجه لأربعة عمل بها المحققون من محري الطرق من الشاطبية.  
أمّا العمل بالأوجه السَّتَّة من طريق الشَّاطبية حسب ما يقتضيه الضرب الحسابي فهو عمل المتساهلين والكسالي وهو عمل غير مخلص عند الله.  
وفي هذا يقول العلامة الصفاقسي -رحمه الله-:

وكان شيخنا يحذرني من ذلك كثيراً ويقول -ما معناه-: إياك أن تميل إلى الرَّاحة والبطالة، وتقرأ كتاب الله بما يقتضيه الضَّربُ الحسابيُّ كما يفعله أهل الكسل، وأظنه أَنَّه أخذ على عهداً بذلك، حرصاً منه - رحمه الله - على إتقان كتاب الله، وهذا هو الحقُّ الذي لا ينبغي للمؤمن أن يحيى عنه<sup>(٥٥)</sup>.

فهل تؤيد الرأي القائل بترك التحريرات بعد أن عرفنا أن علماءها يعملون على خدمة كتاب الله؟

**٤٥ : وجه الاستشكال:**

١ - أن الشيخ عبد الرزاق يقول في أول هذا النص: إن في الشاطبية روايات ذكرت على سبيل الحكاية لا الرواية، والشاطبية نظم للتيسير؛ فكلامه هذا يدل على أنه يرى أن ما زاد على التيسير هو خارج عن طريق الشاطبية، وإنما ذكره الشاطبي فقط على سبيل الحكاية لا الرواية، لكن الشيخ عبد الرزاق أيضاً يجعل في هذا النص طريق ابن غلبون في رواية ورش طريقاً للشاطبية، ومن المعروف أن الداني لم يستند رواية ورش في التيسير من طريق ابن غلبون، وإنما أسندها من طريق ابن خاقان (انظر التيسير: ١١).

فكيف تكون طريق ابن غلبون إذن من طرق الشاطبية عند الشيخ عبد الرزاق وهو أبرز المعاصرين في الدفاع عن التحريرات؟

٢ - أن الشيخ عبد الرزاق يجعل من طريق الشاطبية أيضاً "الوجه الثالث والرابع: المد في البدل وعليه فتح وتقليل في ذات الياء، وهذا مذهب الجمهور عن الأزرق من الحرز والطيبة"؛ فمن المعروف أن إشباع البدل ليس في التيسير (ينظر: التيسير: ٣١)؛ فكيف يكون مذهب الجمهور من طريق الشاطبية؟ مع أن طريق الشاطبية هي طريق التيسير.

٣ - أن الشيخ عبد الرزاق يجعل لطريق الشاطبية جمهوراً، مع أن الشاطبية لا "جمهور" فيها، فهي ليست كالطيبة التي يمكن أن يتحقق جمهور طرقها على رواية، إذ أن الشاطبية ليس فيها إلا طريق واحد لكل رواية.

٤ - أن الشيخ عبد الرزاق نص على أن الشاطبي اختار التوسط في مد البدل؛ مع أن السخاوي - وهو صاحب الشاطبي - قد نقل عن الشاطبي أنه يختار القصر، ووافقه على ذلك أبو شامة وابن الجزي، كما يقول أبو شامة (إبراز المعاني: ١١٩): "وما قال به ابن غلبون هو الحق، وهو اختيار ناظم القصيدة في ما أخبرني الشيخ أبو الحسن عنه، رحمة الله تعالى"، ويقول ابن الجزي (النشر: ٣٣٩): "وذهب إلى القصر فيه طاهر بن غلبون ( .. ) وهو اختيار الشاطبي حسب ما نقله أبو شامة عن أبي الحسن السخاوي عنه".

**٥٥ : غيث النفع (ص ٩).**

## السَّأْلَةُ التَّانِيَةُ:

تتعلق بقوله تعالى: ﴿فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (يوسوس: ٧١).

قال ابن الجزري في نظم الدرة: ((وصل فأجمعوا افتح طوى))، ومعناه أن ابن الجزري أمر بقراءة فأجمعوا بهمزة وصل مع فتح الميم لرموز [طوى] وهو رويس، وكل العلماء الذين شرحوا الدرة خصوصاً القدامي منهم فسروا النظم على ظاهره على ما أراده مؤلفه دون تحقيق لطرق الرواية الصحيحة، حتى جاء العلامة المتولي في الوجوه المسفرة، وكذلك العلامة الشيخ علي الضباع في شرحه على الدرة<sup>٥٦</sup>، فقد ذكر أن هذه القراءة ليست من طريق الدرة والتحبير ووافقتها جميع القراء في وقتهما إلى اليوم، وعملوا بالصواب ولم يقرؤوا بها من طريق الدرة وأهملوا نص ابن الجزري في الدرة لأنه مخالف لما جاء في التحبير.

### ويستفاد من هذه المسألة الأمور التالية:

- ١ -** أهمية التحرير والتحقيق لإثبات القراءة التي ذكرت في النشر وغيره من طريقها الصحيح.
  - ٢ -** عدم التمسك بقراءة الشيخ المقرئ إذا ثبت عدم صحتها وهذا ما فعله القراء في عصر الضباع والمتولي في هذه المسألة وغيرها إلى اليوم.
  - ٣ -** لا يجوز التمسك بظاهر نظم الدرة أو غيرها إذا ثبت بالتحقيق العلمي أن فيه نظراً كما ثبت في هذه المسألة وغيرها كما سبق في نظم الشاطبي.
  - ٤ -** قولهم: القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول ليس على إطلاقه بل ذلك مشروط بأن تكون القراءة صحيحة لا تخالف الكتب الثلاثة الشاطبية والدرة والطيبة بعد تحقيقاتها فإذا ثبت عدم صحتها وجوب العدول إلى الصواب دون التمسك بقراءة الشيخ، وهذا ما فعله القراء إلى اليوم في هذه المسألة ولا خلاف فيها بينهم.
- فقد كان شيوخ الإقراء والمؤلفون يشرحون النظم على ظاهره وبالتالي يطبقونه في القراءة والإقراء، وبعد التحقيق عملوا بالصواب في إقرائهم وتأليفهم كالشيخ الضباع والشيخ القاضي في الإيضاح وغيرهما، وتركوا ما كانوا عليه".

<sup>٥٦</sup> : البهجة المرضية شرح الدرة المضية ، للضباع (ص ٣٤٥).

## السَّأْلَةُ التَّالِعَةُ

تتعلق بقول ابن الجوزي في باب النقل: (والسكت أهملًا).

ومعناه: أنَّ خلْفًا في اختياره أهمل السكت من طريق الدرة والتحبير خلْفًا لروايته عن حمزة، وجميع شراح الدرة القدامى فسروا النَّظُم على ظاهرة بدون تحقيق لطرق الرواية الصحيحة كما فعلوا في المسألة الأولى، حتى جاء ابن الجوزي الصغير وخاتمة المحققين محمد المتولي وأثبتت في الروض النضير (مخطوط) ما معناه: أن ابن الجوزي لا وجه له في منعه السكت، لأنَّ ذكر في التحبير أن المطوعي من كتاب المبهج طريق إدريس في الدرة، وذكر في كتاب النشر أن المطوعي من كتاب المبهج له السكت المطلق فقط، وهو نفس الطريق في الدرة، وهو جزء من النشر فلا وجه لإهمال السكت من الدرة، وتبعه تاج القراء الشيخ على الضباع في شرحه على الدرة قائلاً: إنَّ إهمال ابن الجوزي السكت لإدريس اقتصار منه على إحدى طرق إدريس، وهي القطبي، ولا مانع أن نأخذ بالسكت من طريق المطوعي وهو طريقه الثاني في التحبير، ولا يقبح في ذلك عدم ذكره في التحبير فقد ذكره في النشر.

أقول: لأنَّ طريق الشاطبية والدرة من جملة طرق النشر فذكره في النشر كأنه مذكور في التحبير مادام طريقهما واحد، ومن قرأ بمضمن النشر فكأنه قرأ الشاطبية والدرة والطيبة جميعاً، كما سبق بيانه.

فقوله "والسكت أهملًا" مخالف لما في النشر والتحبير، هذا وقد وافق القراء جميعاً المتولي والضباع في تحقيقهما لهذه الرواية، وألفوا في ذلك كتبًا نظماً ونثراً منهم الشيخ همام قطب والشيخ على سبيع وغيرهما، وهذا مما لا ينكره أحد. وهناك من ترك الإقراء بهذه الرواية ظناً منه أنه كان مخطئاً حينما كان يقرئ بهما متمسكاً بدليل لا أساس له من الصحة، وسنذكر أدلةهما ونبين عدم صحتها ليتبين للقارئ صحة هذه الرواية، وجواز القراءة بها للمنتهى، وضرورة الاتيان بها عند إقراء الغير، فأقول وبالله التوفيق.

ذكر في كتاب مطبوع في تحريرات الطيبة لواحد منهم ، يرحمه الله ، ما نصه : "ويتعين الإشباع في المتصل على سكت الموصول لأنه من المبهج عن المطوعي" والكلام معطوف على سكت إدريس ، ثم زاد هذا النص وضوحاً واحد آخر في تحقيق كتاب مطبوع في شرح الدرة فقال : ولا بد من إشباع المتصل خلف حال السكت لأن السكت لم يرد إلا من طريق المبهج عن المطوعي ومذهب المبهج الإشباع في المتصل .

أقول: هذا تفسير الأخير لقول ابن الجزري ( والسكت أهمل ) مخالفًا بذلك تفسير المتولي والضباع وغيرهما من فطاحل علماء القراءات ، ومنع الأخير السكت بناءً على ذلك من طريق الدرة ، وقالوا : حيث أنه لا إشباع في المتصل لأحد من القراء الثلاثة في الدرة ، فالسكت لا يكون إلا من طريق الطيبة ، ويימتنع لإدريس من الدرة والتحبير خلافاً لأصله ، هذا دليلهم الوحيد على المنع لأنهم لم يذكروا غيره في الكتابين المذكورين ، الأول من تحريرات الطيبة وفيها إشباع في المتصل على سبيل التخيير لا على سبيل التعيين ، والثاني في الدرة وليس فيها إشباع في المتصل لأحد من قرائتها الثلاثة ، ولو كان تفسيرهم سليماً لوافقناهم عليه ، لأنَّ الْحَقَّ لَا بُدُّ مِنِ اتِّبَاعِهِ ، خاصَّةً إِذَا كَانَ مَتَعْلِقاً بِكِتابِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا ، وَلَكِنَّهُ غَيْرَ مُسْلِمٍ بِهِ ، وَنَرَدُّ عَلَيْهِمْ بِمَا يَلِي :

أولاً: قولهم: "مذهب المبهج الإشباع في المتصل" غير صحيح، وَوَهْمٌ لَا دليل عليه، ولا قائل به، وسنذكر الأدلة الكافية التي تثبت أن المبهج فيه توسط وإشباع وليس إشباع فقط كما ذكروا.

ثانياً: قولهم: "سكت إدريس من طريق المطوعي يجوز من النشر وطيبته ويمتنع من طريق الدرة والتحبير" ، تخصيص غير صحيح أيضاً ولا دليل عليه، لأنَّ طرق الشاطبية والدرة من جملة طرق النشر وطيبته، فمثلاً طريق الأزرق عن ورش من الشاطبية هو هو في الطيبة، وينبه عليه ابن الجزري أنه من طريق

الشاطبية، فكذلك طريق المطوعي عن إدريس من الدرة هو هو طريقه في الطيبة، وفي مسألة السكت يقول ابن الجوزي:

..... وَالْخُلْفُ عَنْ ... إِدْرِيسَ غَيْرَ الْمَدَّ أَطْلِقَ وَأَخْصَصَنْ

إذا رجعنا إلى النشر وغيره في شرح هذا التَّصْ نجد أنَّ السَّكت المطلق عن إدريس هو طريق المطوعي من المبهج، وهو نفس الطريق في الدرة، فلماذا يمنعونه من الدرة ويخصصونه بالطيبة بلا مخصوص، وهذا الذي دفع المتولي وغيره لأن يقول لابن الجوزي لا وجه لك في منع هذا السكت من طريق الدرة والتحبير، لأنك ذكرت في التحبير أن المطوعي طريق إدريس من الدرة وذكرت في النشر أن له السكت العام من غير خلاف، فكيف تهمله؟!

والآن نعود إلى ذكر الأدلة الواضحة التي تثبت أنَّ في المبهج توسيطاً وإشباعاً، لخلاف في اختياره، وليس الإشباع فقط كما توهموا.

**أولاً** : بالرجوع إلى المبهج في الكلام على المد المتصل وجد أن فيه توسطاً أيضاً، وقد نقلوا عبارة المبهج ناقصة، فأخذوا أول الكلام وتركوا آخره، وهذه عبارة المبهج: "واتفقوا على تمكين هذه الحروف، التمكين الوافي .....". إلى أن قال: "وبهذا الشرح قرأت على شيخنا الشريف، قال لي: الكارزيني، قال لي: المطوعي، وكذا كان خلف يميز المدات في اختياره، ولكن لم أره منصوصاً في اختياره، فقرأت على جري عادته في اختياره".

ومعنى "يميز المدات" يعني يقرأ بتفاوت المد في المتصل، أربع حركات أو ست حركات، وهذا ما صرحت به الحافظ ابن الجوزي إمام هذا الفن وغيره كما في الأدلة الآتية.

هذا بالإضافة إلى أن كلمة "تمكين" لا تعني بالضرورة إشباع المد ست حركات.

**ثانياً:** الحافظ ابن الجزري، بعد أن ذكر مذهب المبهج لسبط الخياط في المد وهو الكتاب الذي احتجووا به) قال: وهذا صريح في التفاوت في المتصل.

ثم قال مبيناً اختيارة الذي اعتمد عليه في المدود ما نصه:

(إِنِّي أَخُذُ فِي الصَّرْبَيْنِ - يعني المنفصل والمتأصل - بِالْمَدِ الْمُشْبَعِ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ  
لِحِمْزَةَ وَوَرْسِشْ ) ... إلى أن قال: (ولِسَائِرِ الْقُرَاءِ - ومن بينهم خلف العاشر -  
مِمَّنْ مَدَ الْمُنْفَصِلَ بِالتَّوْسِطِ فِي الْمُرْتَبَتَيْنِ)

أقول: (فإذا كان إمام الفن يثبت أن خلف في اختياره التوسط، فهل يمنعه هؤلاء المعاصرون بدون دليل، على أن الإشباع في المتصل من الطيبة لغير ورش وحمزة والنقاش، مذهب اختياري، بدليل قول ابن الجزري في الطيبة : (أو اشبع ما أتصل للكل عن بعض) فكيف نحوله إلى مذهب إجباري ولم نقرأ به جميعا على شيخنا أحمد الزيارات، ولم يثبته في شرح التحريرات له ، كما لم يثبته شيخ شيخه الشيخ المتولي في الروض النصير .

**ثالثاً:** الحافظ ابن الجزري قال: بعد أن ذكر نصوص العلماء في المد المتصل (ما من مرتبة ذكرت لشخص من القراء إلا وذكر له ما يليها) ويوضحها شيخنا أحمد الزيارات بقوله (كل كتاب ذكر فيه الإشباع في المتصل فقد ذكر فيه التوسط) .

**رابعاً:** الشيخ عبد الله بن يوسف أفندي زاده ، شيخ القراء في الدولة العثمانية، له رسالة في بيان مراتب المدود للقراء العشرة مطبوعة في تركيا، أثبت فيها التوسط في المتصل خلف في اختياره من المبهج، كما أثبت له الإشباع فيه من عند البعض ويوجد منها بمكتبتنا نسخة مخطوطة بخط العالم المحقق الشيخ مصطفى الطباخ محرر الطيبة المشهور .

**خامساً:** خاتمة المحققين الشيخ محمد المتولي ، وتابع القراء الشيخ علي محمد الضياع (وناهيك بهما) لم يربطا السكت لإدريس بالإشباع في المتصل عند

تحقيقهما لهذه المسألة، لعلهما أن في المبهج توسطاً أيضاً كما تبين لنا بعد الرجوع إليه ولا عبرة بمن نسبه ذلك إلى المتولي في الروض النصير لأنه تقول عليه مخلف للحقيقة .

هذا أدلتنا ومرجعنا التي تثبت التوسط في المبهج، وذهب إليه المحققون مثل المتولي والضباع وغيرهما.

وقل أن نجد في هذا العصر مثلما في التحقيق والإتقان واستخراج المسائل من مراجعها، مع صحة العزو إلى الطرق ، ومن بين هؤلاء القلائل شيخنا أحمد الزيات الذي يلتزم في إقرائه للشاطبية والدرة والطيبة بالتحرير أطال الله عمره.

**والخلاصة :** أن رواية السكت لإدريس من الدرة جائزة بالنسبة للقارئ المنتهي، أما الطالب فحكم القراءة بها وتعليمها له، كحكم صلة ميم الجمع وسكنها لقالون وقصر المفصل وتوضيحه له من طريق الشاطبية ، ولم نسمع أحداً ترك شيئاً من ذلك أثناء التلقى من طريق الشاطبية، فالإتيان بالسكت ملزم ولابد أن يقرأ به الطالب، فكما أن الأستاذ يعلم جواز هذه الرواية ولا دليل لديه على منعها فالأمانة العلمية تتحتم عليه أن يعلم الطلاب جواز القراءة بها كما تعلم هو. وذلك بأن يقرأ بها الطالب أثناء التلقى أمام الشيخ، وإلا تعتبر قراءته ناقصة ، وفيها خلل في الرواية ولا يستحق أن يجاز عليها، كما سنبينه في الفرق بين القراءة والرواية والطريق بالإضافة إلى أن التهاون في ترك تعليم رواية جائزة يؤدي إلى إهمال غيرها واحدة تلو الأخرى ، وهذا أمر غاية في الخطورة لأنه يؤدي إلى انقطاع إسناد القراءات التي حرص عليها سلفنا الصالح، ونحن قدقرأنا بها وسندنا جميعاً متصل بالمتولي، والقراءة سنة متبعة، ولا منع إلا بنص علمي يبطل ما حققه المتولي وغيره. ومن لم يتلقها عن شيخه عليه أن يعمل بالصواب.

**فإن قيل:** إن المتولي لم يذكره في (الوجوه المسفرة)!!

**نقول:** ذكره في (*الرَّوْضَ النَّاضِيرِ*) وبرهان على صحته، ومعلوم أنَّ (*الرَّوْضَ*) بعد (*الوجوه المسفرة*) ويعتبر موسوعة لكل المسائل العلمية التي حققها الشيخ يرحمه الله بخلاف (*الوجوه المسفرة*) فهو غاية في الاختصار.

**فإن قيل :** إن القراء في المغرب العربي يقرءون لقالون، بسكون ميم الجمع وقصر المنفصل فقط ولم يعرض عليهم أحد، فكذلك رواية سكت إدريس يجوز تركها .

**نقول:** إنهم يقرءون بمضمن نظم الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع للشيخ أبي الحسن علي الرباطي المعروف بابن بري (ت ٧٣١هـ) المسمى ب[النجوم الطوالع] للشيخ إبراهيم المارغني المتوفي سنة ١٣٤٩هـ، وقد سلك فيه طريق الإمام أبي عمرو الداني دون غيره من الطرق ، فلا يجوز لأحد أن يعرض عليهم لأنهم التزموا طريقاً معيناً ويعطون السند للطالب وفيه التَّصُّ على هذا الطريق.

**ولكن لا يقال :** إنها من طريق الشاطبية فلا وجه للاستدلال بهذا القول على ترك السكت لإدريس أثناء التلقي للطالب الذي يعطي إجازة بمضمن الدرة .

**فإن قيل:** نحن لم نقرأ به على شيخنا، ولا يجوز لنا أن نقرئ به. لأن القراءة سنة متبعة ، بخلاف من قرأ به؟

**نقول:** إقراء الشيخ في هذا العصر لا بد أن يكون موافقاً لما تضمنه أحد الكتب الثلاثة: الشاطبية أو الدرة أو الطيبة مع ملاحظة تحقيق العلماء لها ، فإن ثبت مخالفته لها في شيء فإقراءه ليس دليلاً مستقلاً دون المراجع الصحيحة كما سبق، وقد يخطئ الشيخ، فتصوب قراءته بالمراجع الصحيحة، ولا يجوز العكس. واتباع سنة القراءة يكون في اتباع المتولي، لأنه من رجال الإسناد وشيخ شيوخنا في أسانيدنا جميعاً، وليس في اتباع من خالقه من بعده بدون دليل صحيح، فبطل هذا القول في ترك الإقراء برواية السكت المذكور.

## مهمة المقرئ في هذا العصر

تنحصر مهمة المقرئ في هذا العصر في: اتباع ما في الكتب الثلاثة السابقة التي أجمع عليها القراء، وأيُّ قراءة تخالفها فهي منقطعة الإسناد حتى ولو كانت في عصر ابن الجزري ولم يدونها في نشره، فلا يقرأ بها.

ومهمتها أيضًا: بيان كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم التي لابد فيها من المشافهة كالنطق بالضاد والتسهيل والختلاس

### التمسك بظاهر النظم

قد يُقال: نحن نتمسّك بظاهر النظم في قول ابن الجزري في الدرة (والسكت أهملًا) فهذا نصٌ يجب العمل به، ولا تحوز مخالفته، ولا مناقشة في ذلك.

نقول: هذا مردودٌ بعدم التمسّك بظاهر النظم في قول ابن الجزري، في المسألة الأولى السابقة وغيرها، وفي قول الشاطبي من قبله في الإدغام للسوسي، وفي إمالة (الناس)، وفي مذ البدل في (يؤاخذ)، وغير ذلك مما وقع في نظم هذه الكُتُب الثَّلَاث، وهي كلماتٌ قليلةٌ حَقَّقَها العلماء، وأثبتوها أَنَّ فيها نظرًا.

فبطل ما تمسّكوا به لأنَّ الدَّلِيل إذا تطَرَّقَ إِلَيْهِ الاحتمال سقط الاستدلال به، ولو كان واجبًا لَمَّا عَدَلَ عنِ الْمِتَوْلَى والضَّبَاعِ وغَيْرِهِما، ثُمَّ المسائل العلمية يجب أن تقوم على الإقناع والاقتناع، عن طريق البحث العلمي، وليس بإغلاق باب المناقشة بالتحكُم ورفض الرأي، حتَّى لا يفقد الطالب ثقته بأساسته - ولو في نفسه - أو يفقد ثقته في المادة التي يدرُسُها.

وإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَبْلَ أَنْ يَطْلُبَ مِنَ الْجَاهِلِ أَنْ يَتَعَلَّمَ، أَمَرَ الْعُلَمَاءَ أَنْ يُبَيِّنُوا الْعِلْمَ غَايَةً جَهْدِهِمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكُنُّمُونَهُ﴾ (آل عمران: ١٨٧).

وعن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا أُخِدَّ عَلَى أَهْلِ الْجَهَلِ أَنْ يَتَعَلَّمُوا حَتَّى أُخْدَاهُمْ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُعْلَمُوا)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأخيراً قد يُقال: إنَّه لم يُقرأ بها في بعض المؤسسات العلميَّة في مصر، وهو دليل هلى جواز تركه.

نقول: هذا ليس دليلاً علميًّا ، إذ قد يكون القائم عليها ممَّن يكون لهم نفوذٌ في فرض رأيه بدون مناقشة، وقد يكون من يتمسَّكون بضرورة الإشباع في المتَّصل، وقد أبطنوا كما سبق، فأصبحوا بلا دليل علميٍّ، وهناك في مصر أيضاً الشيخ المتولي والضَّبَاع وغيرهما حَقَّقوا هذه المسألة وأقاموا عليها الأدلة العلميَّة، فوجب اتِّباعهم دون غيرهم، ولا وجه للاستدلال بغيرهم ما دام الحقُّ ليس معهم، والحقُّ أحقُّ أن يُتبَع.

وقد بسطتُ القول في هذه المسألة مُحاولةً منيًّا لتوضيحها أمام طلَّاب هذا الفنِّ، باءَ على سؤال بعضهم لي:

ولعلَّ أجد دليلاً واحداً ولو ضعيفاً يؤيِّد المنع من إقرائِها لقراء الدرَّة ، وقد تناولت أدلة المانعين المقروءة والمسموعة، موثقاً الرَّدَّ بأقوال العلماء المحققيين، مُقتفيًا في ذلك أثرَ المِتَوْلِي الذي أزال الشُّبهة عن هذه المسألة كما فعل في نظائرها، والله أعلم.

## السَّأْلَةُ الرَّابِعَةُ: تَتَعَلَّقُ بِالْإِلْحَاقِ هَاءُ السَّكْتِ وَقَفًا لِيَعْقُوبَ فِي كَلْمَةِ (كَيْدِكُنَّ)

المسبقة بـ(من) الجارَةِ في سورة يوسف السَّلِيمَةِ (الآية: ٢٧).

فقد ذكر الحافظ ابن الجزري في نظم الدرة قوله : (وعنه نحو عليهنه)، ومعناه أنَّ يعقوب زاد هاء السَّكْتِ وَقَفًا عَلَى كُلَّ نُونٍ مُشَدَّدةٍ من ضمير جمع الإناث الغائبات، إِذَا وَقَعَتِ النَّةُنْ بِهِدِ هَاءِ الضَّمِيرِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمَثَالِ.

ثمَّ قال ابن الجزري في النَّشَرِ في بِيَانِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ مَا نَصُّهُ: (وَقَدْ أَطْلَقَهُ بِعَضِهِمْ) يعني الإِلْحَاقُ في هاء السَّكْتِ مطلقاً، سواء وقع قبلها [هاء] أو [كاف] مثل ﴿ طَلَقَكُنَّ﴾ و ﴿ كَيْدِكُنَّ﴾، ثمَّ قال ابن الجزري: (وَأَحَسْبَ أَنَّ الصَّوابَ تَقييدهُ بِمَا كَانَ بَعْدَ [هاء] كَمَا مَثَلُوا بِهِ، وَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا مُثِلَّ بِغَيْرِ ذَلِكِ، فَإِنْ نَصَّ عَلَى غَيْرِهِ أَحَدٌ يُوثِقُ بِهِ رَجُعُنَا إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَالْأُمْرُ كَمَا ظَهَرَ لَنَا).

أقول: يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ أَنَّهُ لَمْ يَجْزِمْ بِالتَّقْيِيدِ، وَوَعَدَ بِالْبَحْثِ عَمَّنْ يَثْقُفُ بِهِ، فَإِنْ تَأَكَّدَ لَهُ رَجُعٌ عَنِ التَّقْيِيدِ.

ثُمَّ ذُكِرَ فِي «التحبير التيسير» الَّذِي هُوَ أَصْلُ «الدرة» فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ لِيَعْقُوبَ فَقَالَ مَا نَصُّهُ: ((عَلَيْهِنَّ، وَمِنْ كَيْدِكُنَّ) عَلَى قَوْلِ عَامَةِ أَهْلِ الْأَدَاءِ).

أقول: إِذَا جَمَعْنَا بَيْنَ مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي «النَّشَرِ» وَبَيْنَ مَا ذَكَرَهُ فِي «التحبير التيسير» فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّهُ وَجَدَ مِنْ يَثْقُفُ بِهِ الْوَقْفُ بِالْهَاءِ فِي هَذِهِ الْكَلْمَةِ فَقَطَّ فِي سُورَةِ يُوسُفَ بِخَلْفِهِ، وَالْإِلْحَاقُ هُوَ الْمَشْهُورُ لِأَنَّهُ قَوْلُ عَامَةِ أَهْلِ الْأَدَاءِ وَهُوَ الْمَقْدَمُ فِي الْأَدَاءِ مِنْ «الدرة»، وَعَنِ غَيْرِهِمْ لَا تَلْحُقُ، إِذْنَ فِيهَا رِوَايَاتُ: الْإِلْحَاقُ، وَعَدَمُهُ مِنْ «الدرة»، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ الْعَلَمَ السَّمْنُودِيَّ فِي «شَرْحِ الدَّرَةِ».

وَجَاءَ فِي «الروض النَّضِير» لِلْمَتَوْلِيِّ فِي هَذِهِ الْهَاءِ مَا نَصُّهُ: (وَزَادَ فِي «التحبيرِ» [الكاف]، وَنَقْلَ نَصِّ «التحبيرِ»).

ثم قال المتولي بعده: (ويشهد له قول الأزميري في تحريره على النشر: [وَمُثِّلَ فِي  
الْمُفَرَّدَتَيْنِ -للDani وابن الفحام- بِ《طَلَقُكُنَّ》]).

وقال العلامة عثمان راضي السنطاوي في تحريره: [وَفِي گِيدِکُنَّ الْخُلْفِ  
بِالنَّصْ أَرْسِلاً].

أقول: بعد الذي ذكرته عن الحافظ ابن الجزري والمتولي والأزميري وغيرهم من  
المحققين، نجد من يمنع الإقراء بهذه الرواية بحجة أنهم لم يقرءوا بها على  
شيوخهم، فهل نترك هذه النصوص المتعددة لمجرد الإخبار بعدم التلقي المحتمل  
للاعتراض؟

وبسبق أن قلنا: إن الإقراء المخالف لما تضمنته الكتب الثلاثة فيه نقص  
وإخلال كما قرره العلماء.

#### والخلاصة:

أنه يجب الإقراء بزيادة هاء السكت فيما قبله هاء، وفي كلمة مِنْ گِيدِکُنَّ  
(يوسف: ٢٨)، على قول عامة أهل الأداء من طريق الدرة والتحبير، وبزيادتها  
من طريق الطيبة.

والله الموفق والهادي إلى سواء السَّبِيل

## الفرو بين القراءات والروايات والطرق والخلاف الواجب والجائز

اتفق علماء القراءات في هذا المقام على أن:

كل خلاف نسب لإمام من الأئمة العشرة، مما أجمع عليه الرواة، فهو قراءة.

وكل خلاف نسب للراوي عن الإمام، فهو رواية.

وكل خلاف نسب للأخذ عن الراوي، وإن سفل فهو طريق.

نحو: فتح الصاد في لفظ **«ضعف»** في سورة الروم، قراءة حمزة، ورواية شعبة، وطريق عبيد بن الصَّبَاح عن حفص وهكذا.

وهذا هو الخلاف الواجب؛ فهو عين القراءات والروايات والطرق.

معنى أنَّ القارئ ملزم بالاتيان بجميعها، كспект إدريس من طريق **المَطَوْعِي** وعدمه من طريق **القطيعي** مثلاً، فالقارئ ملزم بالاتيان بجميعها أثناء التلقّي، فلو أخلَّ بشيء منها كان نقصاً في روايته، وأجه البدل مع ذات الياء لورش، فهي طرق، وإن شاع التنعير عنها بالأوجه تساهلاً.

وأما الخلاف الجائز فهو خلاف الأوجه التي على سبيل التخيير والإباحة؛ كأوجه البسمة وأوجه الوقف على عارض السكون، فالقارئ **مُخِيرٌ** في الاتيان بأيٍّ وجهٍ منها غير ملزم بالتيان بها كلها، ولو أتى بوجهٍ واحدٍ أحرازه، ولا يُعتبر ذلك تقصيراً منه ولا نقصاً في روايته، وهذه الأوجه الاختيارية لا يُقال لها قراءات ولا روايات ولا طرق، بل يُقال لها أوجه فقط بخلاف ما سبق.

هذا؛ ولمعرفة الخلاف الواجب فائدة مهمة، كما أشار إلى ذلك الشيخ الجمزوري في الفتح الرَّحْماني، فيها يُتوصل إلى الجمع بين أقوال المصنفين ويعلم بها منشأ الخلاف ونوعه.

وما سبق يتبيَّن لنا أنَّ اللَّذِين يعترفون بجواز القراءة بспект إدريس من طريق **المَطَوْعِي** مثلاً، ويكتنعون عن تعليمه للقراء في الدُّرَّة، بحججة أنهم لم يقرءوا به على شيخهم، فإنَّ قرأوهم فيه نقصٌ وإخلالٌ لأنهم ملزمون بالاتيان به، والله أعلم.

## إِزَالَةُ السُّبْرَةِ

يقول بعض المنتسبين للقراءات: هل كانت العرب تقول "إِنَّ مُحَمَّداً قَائِمٌ" بعنة النون واليم المشددين، وتنوين "مُحَمَّداً" ومدّ "قائم"؟.

نقول: الجواب على ذلك تجده في شرح العلامة الأشموني على الألفية مع حواشيه، فقد ذكر الغنة وأحكام النون الساكنة ، بما يقرب مما ذكره علماء القراءات، والغنة لغة الحجازيين، ودهاقي العرب، وورد أنهم كانوا يتربون بالغنة في كلامهم ، وما لا شك فيه، أن القرآن نزل بلغة الحجازيين وقريش غالباً، فروعي جانب الغالب، فكانت الغنة في جميع حروف القرآن التي تُغَنِّ، والنبي ﷺ قريشٌ، وجُلُّ كبار الصحابة كذلك، ولو لا أنَّ الغنة مأثورة عن العرب ما ذكرها أرباب اللغة والنحو والتصريف ، وما وردت في القرآن، إذ كُلُّ ما قُرِئَ به موجودٌ في اللُّغَةِ ولا عَكْسٌ؛ كما هو مقرر في محله.

وكذلك يقال في وقف حمزة وهشام على الهمز بكل أنواع التخفيف التي وردت في الحرز، فلا غرابة فيها، ولا نستبعد القراءة بها فكُلُّها لغات للعرب نزل بها القرآن الكريم، وما علينا إِلَّا أن نُسْلِمَ بها، ونعتقد صحتها وتواترها في جملتها وجزئياتها، وندفع الشك والشبهة في قراءات القرآن وتجويده، وذلك بالرجوع إلى كتب اللغة، ولهجات العرب.

ومن المعلوم أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُرْتَلُ القرآن كما أنزل في صلاته وخطبته وسائر شئونه، وكان جبريل يعارضه به في رمضان من كُلِّ سنة، فلما كان العام الذي توفي فيه عارضه بالقرآن مررتين ليعلمه أصول التجويد، والتلاوة الصحيحة، ولأمور لا نطيل ذكر بعضها.

وَاللَّهُ الْمَوْفَقُ وَالْهَادِيُّ إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ

## الخاتمة

هذا آخر ما يَسِّرَ اللَّهُ لِي جَمِيعَهُ فِي هَذِهِ الصَّفَحَاتِ، وَقَدْ حَاوَلْتُ جَهْدِي أَنْ يَكُونَ مَا تَعَرَّضَتْ لَهُ مِنْ مَوْضِعَاتٍ مُؤْثِقًا بِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ الْمُذَكُورَةِ فِي أَمَّهَاتِ الْكِتَبِ، وَمَا تَلَقَّيْتُهُ عَنْ شِيوْخِي، لِاعْتِقَادِي أَنَّ الْكَلَامَ فِي قِرَاءَاتِ الْقُرْآنِ لَا مَجَالٌ لِلرَّأْيِ فِيهَا لِشَبُوتِهَا بِالرَّوَايَةِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ قَدْ وُفِّقْتُ فِي إِجَابَةِ بَعْضِ الطَّلَابِ الَّذِينَ كَانَتْ أَسْئَلَتْهُمْ سَبِيلًا فِي تَأْلِيفِ هَذِهِ الرَّسَالَةِ، وَأَعْنَتْ طَلَابُ هَذَا الْفَنِّ الرَّاغِبِينَ فِي التَّوْسُعِ عَلَى الْعُودَةِ إِلَى الْمَصَادِرِ وَالْأَمَّهَاتِ فِيمَا حَوْتَهُ هَذِهِ الرَّسَالَةُ مِنْ مَوْضِعَاتٍ عَمَلاً بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿لِتَبَيَّنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكُتُمُوهُ﴾، كَمَا أَرْجُو مَنْ يَطْلُعُ عَلَيْهَا مَنْ يَشْتَغِلُونَ بِالْإِقْرَاءِ أَنْ يَكُونَ مِنْصَفًا فَيَعْتَمِدُ عَلَى مَا يَظْهِرُ لَهُ فِيهَا أَنَّهُ الْحَقُّ، وَأَنْ يُصْلِحَ مَا فِيهَا مِنْ خَطِّاً أَوْ نَقِّصًا، فَالْكَمَالُ لِلَّهِ وَحْدَهُ.

وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَ الْقُرْآنَ حَجَةً لَنَا، وَلَا يَجْعَلْهُ حَجَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ يَرْزُقَنَا تَلَاوَتَهُ أَنَاءَ الْلَّيْلِ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي يَرْضِيَهُ عَنَّا ، اللَّهُمَّ انْفَعْنَا بِمَا عَلَّمَنَا، وَعَلِّمْنَا مَا يَنْفَعُنَا، اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا فَهْمًا لِشَرِيعَتِكَ، وَحَفِظًا لِكِتَابِكَ، وَقِيَامًا بِهِ عَمَلاً وَعِلْمًا، وَتَلَاوَةً وَتَدْبِرًا، وَذِرْيَةً صَالِحةً بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ. وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَكَانَ الْإِنْتِهَاءُ مِنْ هَذِهِ الرَّسَالَةِ لِيَلَةَ الْجُمُعَةِ لِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنْ جَمَادِيِّ الْأُولَى سَنَةَ ١٤١٣ هـ، وَالْمُوَافِقُ لِلتَّاسِعِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ نُوفُمْبَرِ سَنَةِ ١٩٩٦ مـ ، بِالمَدِينَةِ الْمُنْورَةِ، أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَ بِهَا كُلُّ مَنْ قَرَأَهَا وَأَنْ يَجْعَلَهَا فِي مِيزَانِ عَمْلِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

خادم القرآن: أبو طارق

عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى

# فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	التحريات: تعريفها ؛ نشأتها ؛ وأهميتها بالنسبة للقراءات
٣	■ تمهيد
٥	■ تعريف علم التحرير
٧	■ نشأة علم التحريرات
١١	■ المراد بطرق القراءات وسبب تعددها
١٢	■ "سبب تعدد هذه الطرق"
١٥	■ فائدة فيما يتعلق بطرق القراء العشرة في كتب التفسير وغيرها
١٧	■ التحريرات ليست اختياريات للمصنفين فيها
١٩	■ تعريف الاختيار
٢٠	■ القراءات في العهد النبوي
٢٢	■ القراءات في عهد الصحابة وقبل المصاحف العثمانية
٢٣	■ القراءة بعد كتابة المصاحف.
٢٤	■ قراءة الأئمة المشهورين.
٢٥	■ اختيار القراء العشرة وسببه.
٢٦	■ القراءات العشر ليست آحاد.
٢٨	■ فترة ما بعد اختيار القراء العشرة ، (فترة التدوين في القراءات)
٣٢	■ نوع الخلاف بين المحررين وحرصهم على التحرير والإتقان.
٣٢	■ من هم العلماء اللذين حرروا طيبة النشر وما منهجم؟
٣٧	■ التدوين في التحريرات.
٣٨	■ أول من دون في التحرير.
٣٩	■ نماذج من عمل المحررين
٤٠	○ <b>المسألة الأولى:</b> اجتماع البدل مع ذات الياء.
٤٢	○ <b>المسألة الثانية:</b> (فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ).
٤٣	○ <b>المسألة الثالثة:</b> سكت إدريس من الدرة.
٥٢	○ <b>المسألة الرابعة:</b> إلحاقيات السكت في (كَيِدِكُنَّ) وفقاً ليعقوب.
٥٣	■ الفرق بين القراءات والروايات والطرق والخلاف الواجب والجائز.
٥٣	■ الخاتمة